الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة عبد الرحمان ميرة _ بجاية.
كلية الآداب واللغات.
قسم اللغة والأدب العربي.

عنوان المذكرة:

ملامح البنيوية في كتاب الطراز للعلوي
-دراسة في علم المعاني-

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي.
تخصص: لسانيات عربية.

إعداد الطالبتين:
أيت عبد المالك صارة.
عسلون غانية.

إشراف الأستاذ:
شمون أرزقي.

السنة الجامعية: 2023/2022.

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا

والصلاة والسلام على نبيه"محمد" – صلى الله عليه وسلم –

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والاحترام الكبير

للأستاذ المشرف: "شمون أرزقي" لإشرافه على هذا البحث

وتتبع مراحله ولم يبخل يوما بإرشاداته وتوجيهاته والشكر موصول

لجميع أساتذتنا الذين أشرفوا على تكويننا خلال المرحلة الجامعية.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل.

إهداء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نحمد الله

ونشكره على نعمه

أهدي هذا العمل إلى التي دعمتني في أناء الليل وأطراف النهار

قرة عيني " أمي "

وإلى الذي أعتزّ وافتخر به، من أنشأني على حب العلم والعمل " أبي "

أدامهما الله لي.

إلى أخي وأخواتي الأعزاء.

إلى زوجي العزيز.

إلى كلّ أصدقائي في الكلية.

إلى من ساندني لإتمام هذا العمل.

إلى من أذكرهم في قلبي ولم يذكرهم قلمي.

صارة

إهداء

الحمد لله الذي أنار طريقي وكان خير عون لي.

أهدي هذا العمل إلى والديّ الكريمين اللذين ساندانـي

طوال مشواري الدراسي.

وإلى إخوتي الكرام، وكلّ العائلة بلا استثناء.

وإلى زميلاتي في الوسط الجامعي.

كما أهديه إلى كلّ من ساهم في توجيهي

سواء من قريب أو بعيد.

غانية

مقدمة

إن الجملة محور أساسي في الدراسات النحوية والبلاغية باعتبارها النواة التي تتشكل منها اللغة في أداء وظيفتها التواصلية، ولا شكّ في أن علم المعاني من أكثر الفروع البلاغية ارتباطا ببنية اللغة، إذ يبحث في تراكيب الجمل وما يطرأ عليها من تغيير في عناصرها الأساسية من حيث التقديم والتأخير، التعريف والتنكير، الذكر والحذف، الفصل والوصل.

ولهذه الظواهر كلّها أهداف تتعلق بالدلالة، وهي من المسائل التي حظيت باهتمام كبير من قبل النحاة والبلاغيين، لما لها من دور في بناء الأسلوب وإحراز بلاغته، وقد تم التعويل على هذا الحقل المعرفي في دراسة الخطاب القرآني للكشف عن أسراره وإدراك المقاصد الشرعية التي تضمنها، إلى جانب الكشف عن أسرار إعجازه.

وقد أدركنا خلال مشوارنا الدراسي بالجامعة أهمية علم المعاني في الدراسات اللغوية بشكل عام، وتفسير الخطاب القرآني وتأويله على وجه الخصوص، لهذا آثرنا أن نجعل منه موضوع دراستنا هذه فكانت تحت عنوان:

ملامح البنيوية في كتاب الطراز للعلوي،"دراسة في علم المعاني".

وقد حرصنا على تجسيد فكرتنا هذه على أرض الواقع في صورة مذكرة تخرّج استجابة لدافع قوي أملى علينا ذلك، وهو رغبتنا في الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهي ملامح البنيوية عند الإمام العلوي من خلال أشهر مؤلف له " كتاب الطراز"؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية الكبرى مجموعة من التساؤلات، يمكن ذكر أهمها في مايلي:

- ما مفهوم البنية في الاصطلاح اللساني؟

- مم يتشكل الطابع البنيوي للغة في كتاب الطراز؟

وقد اقتضت طبيعة الموضوع المطروح إتباع خطة شكلناها من مدخل، تناولنا فيه البنية عند سيبويه، ثم تعرضنا لاهتمام الجاحظ وابن قتيبة بقضية اللفظ والمعنى، وكذلك النَظْم عند شيخ البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني.

وقد تلت هذا المدخل أربعة فصول، الأول موسوم بالتقديم والتأخير، وقد تناولنا في مستهله كلمة حول الإمام العلوي ، قبل أن نعرّج على ما ذكره فيه من مسائل تقديم المفعول على فعله وتقديم الخبر على المبتدأ مع ذكر الأغراض البلاغية المتعلقة بذلك.

أما الفصل الثاني فيُعنى بالتعريف والتنكير مع بيان أغراضه، وذلك بتقديم شواهد قرآنية وأمثلة مبسطة.

كما تناولنا في الفصل الثالث الإيجاز بالحذف، وأشرنا فيه إلى أقسام الحذف عند العلوي والمواضع التي يطرأ عليها، مستشهدين بالقراءات القرآنية وتوجيه العلماء.

أما الفصل الرابع والأخير فتطرقنا فيه للحديث عن الفصل والوصل بين المفردات والجمل، وكذلك الأسس والمواضع التي يقوم عليها.

وأنهينا البحث بخاتمة نلخّص فيها أهم ما حققه البحث من نتائج، وقد اعتمدنا في هذا العمل على مجموعة من المصادر والمراجع التي خدمتنا كثيرا، نذكر منها: الطراز للعلوي، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، المثل السائر لابن الأثير، مفتاح العلوم

للسكاكي، الإيضاح للقزويني، البلاغة فنونها وأفنانها لفضل عباس حسن، البلاغة العالية لعبد المتعال الصعيدي، والبلاغة العربية لعبد الرحمن حنبك الميداني.

ولاشك في أنّ لكلّ بحث صعوبات وعراقيل تواجه الباحث أثناء عمله، ومن أهم الصعوبات التي تتعلق ببحثنا هذا: عدم تمكننا من فهم كتب التراث، لأنّها أصلية، تستدعي قراءتها وقتا للفهم والاستيعاب، والتوسع الكبير للعلوي في كتابه الطراز، حيث تناول جوانب عديدة من أراء سابقيه، إضافة إلى كثرة التقسيمات للظواهر اللغوية التي درسناها.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل شمون أرزقي الذي أشرف على هذا العمل مقدّما لنا نصائح وتوجيهات وملاحظات ساعدتنا على إتمام هذا البحث، فجزاه الله عنّا خير الجزاء، كما نشكر كل من مدّ لنا يد العون سواء من قريب أو بعيد وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مدخل

اهتمام النحاة العرب ببنية اللغة:

لقد أولى النحاة والبلاغيون العرب قدماؤهم ومحدثوهم، الجملة اهتمامهم فدرسوا أنماطها وطرق بنائها، كما عرضوا وهم يصنفون التركيب في العربية، ويحللون هيئة النظم فيها، لجانب كبير من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبية والدلالية، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتصوغها، كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، الفصل والوصل، التعريف والتنكير في بنيتها.

ويمكن للباحث في النحو العربي، أن يتمثل تصورا متكاملا لبنية اللغة، مستحضرا مجموع الضوابط والأصول التي أقّرها النحاة، وفي مايلي نذكر جماعة منهم، لما كان لها من فضل في وضع أصول نظرية عامة للغة العربية ولمفهوم التركيب والجملة.

1- سيبويه وبنية اللغة.

جمع سيبويه أثناء وضعه نظام النحو بين جانب اللغة البنائي، ومواقف استعمالها، ذلك لأن اللغة ظاهرة اجتماعية، فنقل الألفاظ وما يرتبط بها من دلالات، من إطار استعمالها الاجتماعي إلى أبواب النحو، حتى صارت جزءا لا يتجزأ من منهج التقديم النحوي لديه، ومن ذلك حديثه في قضية الاستقامة والإحالة، وما يرتبط بهما من صفات اجتماعية وأخلاقية كالحسن، والقبح، والكذب، وهذه الألفاظ والمفاهيم اللغوية صارت أحكاما مطردة في منهج سيبويه التحليلي لمختلف مسائل النحو، فقد أدرك الرجل أن الخبرة بتراكيب اللغة هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبّر عنها، أو بعبارة أخرى أدرك أن هناك ارتباطا

قويا بين ما يسمّى بالتراكيب وما يدعى المعاني، فظهر بوضوح أن النحو بين يدي سيبويه لم يكن مقصورا على تتبع حركات أواخر الكلمات، إنمّا تعدّى ذلك في كثير من المواضيع ليرتقي إلى دراسات أسلوبية تتجاوز الكلمة إلى الجملة والجمل ونظم الكلام، وفيه نظرات ثاقبة حول تحكيم المعنى في ضبط الكلام.

قسّم سيبويه الكلام كما هو معروف إلى مستويات هي التالية:

المستوى الصوتي، المستوى الصرفي، المستوى التركيبي، المستوى الدلالي.

وهذا العمل يعبّر عن شدة الترابط بين المبنى والمعنى في اللغة، وبين الأشكال التعبيرية ودلالاتها على المقاصد التواصلية، يكون قد فتح الباب مشرعا لنشوء البلاغة العربية، ذلك العلم الذي سيهتم بدراسة الأساليب العربية وأنماط العدول التي يعتريها، والخصوصيات الجمالية التي يتميز بها الكلام الرفيع عن غيره، ولسيبويه فضل كبير في ذلك، لأنه وضع نظاما نحويا متسقا لفهم الكلام تركيبا ودلالة ومدى ملاءمتها للواقع اللغوي.

2- الجاحظ: اللفظ والمعنى.

إن قضية اللفظ والمعنى من أكبر القضايا التي شغلت الأقدمين منذ القرن الثالث الهجري، ولعل تاريخ هذه القضية يبدأ بعد نزول القرآن الكريم ودهشة العرب في تفسير أسباب إعجازه، والعديد من النقاد العرب القدامى كان لهم دور في التمهيد لهذه الثنائية أمثال سيبويه، عبد الله بن المقفع، وغيرهما، والجاحظ أظهر موقفه من قضية اللفظ والمعنى في تعليقه على موقف من ينتصر للمعنى على حساب اللفظ يقول: "المعاني مطروحة في

الطريق، يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، وإنّما الشأن في إقامة الوزن وتخيّر اللفظ وسهولة المخرج وفصاحة الطبع وجودة السبك فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير"[1].

فاللفظ عنده ليس ضما للكلمات كيف ما جاءت وتعبيرا عن فكرة وحسب، إنّما هو ذلك الطابع الفني أو الصورة الشعرية التي تربط اللفظ بالمعنى، لأن النص عنده لا يقتصر على اللفظ فحسب بل بلاغة الكلم عنده هي المزاوجة والملاءمة بين اللفظ والمعنى الذي يعطي ذوقا وتوازنا للكلام، فيتضح رغم اهتمامه باللفظ أنه لم يهمل جانب المعنى، لأنه يرى المزية فيهما تكمن في العلاقة القائمة بينهما.

ومنه يمكن القول إنّ ما قدّمه الجاحظ يعتبر المنبع الذي أخذ منه الدارسون من بعده، لأنه أول من فصل في هذه القضية على الرغم من تناول سابقيه إياها.

3- ابن قتيبة: اللفظ والمعنى.

تناول قضية اللفظ والمعنى وعالجها بطريقة عملية، حينما تناولهما مقترنين في النص الأدبي، وقرر أن الشعر لفظ ومعنى، وان التفاوت في الاختلاف يرجع في تقديره إلى الإجادة فيهما معا أو الافتنان في أحدهما لدرجة تنسي الضعف الموجود في الآخر، وقد تدبر ابن قتيبة الشعر فوجده أربعة أضرب: ضرب حسن لفظه وجاد معناه، ضرب منه حسن لفظه

1-الجاحظ، الحيوان، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423هـ-2003م، ج3، ص 131.

وحلا، فإذا فتشته لم تجد هناك فائدة في المعنى، ضرب منه جاد معناه، وقصرت ألفاظه، ضرب منه تأخر معناه، وتأخر لفظه.

فاللفظ والمعنى عند ابن قتيبة يتعرضان معا للجودة والقبح، ولا مزية لأحدهما على الآخر، ولا استئثار بأولوية لأحد القسمين، فقد يكون اللفظ حسنا وكذلك المعنى، وقد يتساويان في القبح، وقد يفترقان، فهو يرى أن لكل من اللفظ والمعنى مدلوله الخاص، فمدلول اللفظ عنده يريد به النظم والتأليف المتمثل في اللفظ المفرد والوزن والروي، فحسن اللفظ إنما يعني صحة الوزن، وحسن المعنى يعني به الفكرة التي يحويها البيت أو الأبيات.

فالمسألة إذا مسألة صلة بين اللفظ والمعنى وخلاصة رأي ابن قتيبة أنه وإن أدرك أهمية المعنى واللفظ في نطاق الصياغة الواحدة إلا أنه ظهر مشدودا إلى الثنائية أيضا، وربما كان ارتكازه في بحث المعنى على قيمته الأخلاقية سببا في تأكيد هذا المبدأ وإلغاء إمكانات المصادرة على السياق وحده.

4- الجرجاني: النظم والإعجاز.

اهتم النحاة واللغويون والنقاد والبلاغيون العرب بمسألة النظم منذ عصر تأسيس الدرس اللّغوي، غير أن تفحصهم لهذا الموضوع لم يكن معمقا، ولم يحددوا أبعاده حتى جاء عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس، حيث أظهر معناه وبيّن وظيفته في المجال اللغوي تنظيراً وتطبيقاً في مؤلفين يعدّان العمدة وهما "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة".

اطلع الجرجاني على أفكار القدامى ففسر فكرة الإعجاز تفسيرا يقوم على النظم، إذ رأى أن القرآن الكريم معجزة في نظمه، وتوخي معاني النحو التي أطلقها في موضوعاته: التقديم والتأخير، الذكر والحذف، الفصل والوصل، لذلك يعدّ الجرجاني أوّل عالم أدخل النحو إلى النظم، إذ ليس الأساس عنده في معرفة قواعد النحو وحدها، ولكن فيما تتطرق إليه هذه القواعد والأصول، فالنحو إذن هو أساس بناء النظم.

ومفهوم النظم ودلالاته عنده تختلف عن المفهوم الذي ذهب إليه العلماء قبلهُ، الذين رأوا أن إعجاز القران الكريم يكمن في نظمه، ولعل أهم ما يميز مفهوم "الجرجاني" للنظم أنّه ربطه بالنحو وجعلهما شيئين متلازمين.

ولعل العلوي من أهم العلماء الذين يمثلون محطة خاصة في تاريخ الدراسات اللغوية، بما بذله من جهد في كتابه الطراز، وقد أدركنا أهمية هذا الكتاب ضمن جهود تراثنا اللغوي ولهذا الأمر آثارنا أن يكون موضوعاً لبحثنا هذا.

الفصل الأول

التقديم والتأخير

1- كلمة في الإمام العلوي وفي كتابه الطراز:

عصره:

عاش الإمام يحي بن حمزة العلوي في عصر دولة بني رسول التي حكمت اليمن بين عامي (626.858هـ)، صحب العلوي الإمام المتوكل على الله المطّهر يحي في حربه على بني رسول، كما عاصر أربعة من سلاطين بني الرسول وهم: يوسف بن عمر، وعمر بن يوسف، وداود بن يوسف، وعلي بن المؤيد.

عقب موت الإمام المهدي محمد بن المطّهر بن يحي 728هـ، دعا العلوي لنفسه بالإمامة عام 729هـ، رغم معارضة عدد من الأئمة له، إلاّ أن الناس قد أجابوا دعوته، وبعد توليه الإمامة اتجه إلى محاربة الفرق التي كان لها النفوذ في مناطق من اليمن، وقد دامت المعارك لسنوات إلى أن مال الفريقان إلى الهدنة.[1]

مكانته العلمية ومؤلفاته:

ترك العلوي مصنفات كثيرة تشهد له بغزارة علمه وبراعته في علوم الشريعة واللغة، وهو عند الزيدية يناظر الفخر الرازي عند الأشاعرة، وكانت شهرته في علوم الفقه والكلام والبلاغة والنحو ظاهرة، وله في كل منها كتب أشهرها كتاب الانتصار، وهو موسوعة فقهية

1-مليكة بن عطا الله، علوم البلاغة اليمني بين التقليد والتيسير والتجديد، جامعة ورقلة، 2009_2010، ص 15.

تصل إلى ثمانية عشر مجلدا، وله كتاب الشامل في علم الكلام في مجلدين، وله كتاب الطراز في البلاغة في ثلاثة مجلدات وله في النحو كتب كثيرة.

كما ترك كثيرا من المؤلفات في علوم متنوعة، وقد طبع بعضها وما يزال الجزء الكبير منها محفوظا في رفوف مكتبات اليمن الخاصة والعامة، ومن هذه المؤلفات مايلي:

- التمهيد لأدلة مسائل التوحيد.
- أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة.
- الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام.
- المعالم الدينية في العقائد الإلهية.
- كتاب الفائق.
- الإيضاح لمعاني المفتاح.
- العدّة في المدخل إلى العمدة.[1]

أراء المفكرين في الإمام العلوي وفي كتابه الطراز:

صرح العديد من العلماء بأن كتاب الطراز من أفضل كتب البلاغة مادة وتنظيما بعد كتابي"أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"لعبد القاهر الجرجاني، وهو من أحسن ما ألف الإمام العلوي في البلاغة في القرن الثامن للهجرة، لغزارة مادته ولما فيه من ضبط لقواعده وتحليلها، يدل على فهمه واستيعابه لأساليب العرب رغم أنه من الكتب البلاغية المتأخرة.

1-مليكة بن عطا الله، علوم البلاغة اليمني بين التقليد والتيسير والتجديد، ص 17، 18.

ولكن يعاب عليه الإسراف في التقسيمات والتفريعات وكان هدفه منها الترتيب الدقيق والتوضيح والتيسير، لكنه تسبب في الكثير من الأحيان في حيرة القارئ وضياعه وسط التفاصيل، كما أن كثرة التقسيمات أضفت على عمله طابعا علميا منطقيا مما يُخرج البلاغة من روح الأدب إلى الإطار العلمي الجاف.

ولقد عبر بدوي طبانة عن رأيه في الكتاب وصاحبه حيث قال: "ونجد في الطراز أديب متذوق يضع يدك على مواضع الحسن وينبهك إلى جهات الكمال والجمال في غير حاجة أي حدود ومصطلحات".[1]

أما أحمد مطلوب فيشير إلى "أن الطراز من أفضل كتب البلاغة في ذلك القدر لما فيه من ضبط لقواعدها وأمثلة رائعة مختارة وتحليل يدل على فهم لأساليب العرب".[2]

غير أن شوقي ضيف له رأي آخر، حيث انتقد منهج العلوي وانتقص من قيمة كتابه بقوله:"يتضح أنّ هذا الكتاب مزواجة بين مباحث ابن الأثير ومدرسة فخر الرازي".[3]

وهناك من رد على شوقي ضيف، حيث اعتبره متحاملا على العلوي حيث يقول:" وهذا الرأي الذي أبداه شوقي ضيف في كتابه الطراز الذي نهج صاحبه فيه نهج الأصوليين والفقهاء وزواج بين مدرستي السكاكي وابن الأثير، رأي يحتاج إلى مراجعة".[4]

1-بولعشار مرسلي، حقيقة الإعجاز من خلال كتاب الطراز، مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية، مجلد4، العدد3، الجزائر، تيسمسيلت، 2020، ص 179.

2-المرجع نفسه، ص 180.

3-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4-المرجع نفسه، ص 181.

أما عبد العزيز عتيق فرأيه من رأي شوقي ضيف هذا ما نفهمه من كلامه يقول:"أما يحي بن حمزة فله مصنفات...ومما صنفه في البلاغة كتاب الطراز وهو متأثر في كتابه هذا بما كتبه السكاكي وابن الأثير، ومباحثهم وما أصّلوه من قواعد البلاغة".[1]

I. أحوال التقديم والتأخير في كتاب الطراز:

1- مفهوم التقديم والتأخير:

أ- لغة: لمادة (قدم وأخر) معان عديدة نذكر منها التقديم: من القدمة والقدم: السابقة في الأمر، مثل ما جاء في قوله تعالى: **{وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ}**(يونس، 2)، أي لهم عند الله خير.

والقدم مصدر القديم من كل شيء، تقول: قدم يقدم، وقدم فلان قومه أن يكون أمامهم، والقدم المضي أمام أمام، والقدم ضد الآخر، والمقدم نقيض مؤخر[2].

وجاء في لسان العرب لابن منظور: "التأخير: الآخر والمؤخر من أسماء الله وهو الباقي بعد فناء خلقه والآخر ضد القدم تقول مضى قدما وتأخر آخر والتأخر ضد التقدم قيل: علمنا مستقدمي الأمم ومستأخريها وقال ثعلب: علمنا من يأتي منكم إلى المسجد متقدما ومن يأتي متأخرا"[3].

1-عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 48.

2-الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح مهدي المخزومي وابراهيم السمرائي، مادة (قدم)، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، 1986، ج5، ص 122.

3-ابن منظور، لسان العرب، دار الصادرة، بيروت، ط1، 2000، ج1، ص 66.

مما سبق يظهر أن التقديم والتأخير أصله (قدّم وأخّر) على وزن فعّل، وهما من أسماء الله الحسن.

ب- اصطلاحاً: أثناء بحثنا عن المدلول الاصطلاحي لكلمتي التقديم والتأخير لم نجد مفهوما دقيقا وواضحا، ربّما لأنّ الموضوع واضح من تسميته.

فالجرجاني يشير إلى هذا الأسلوب مبينا أغراضه وأهميته، وذلك في قوله: "هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضى بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان"[1].

يرى الجرجاني أن التقديم والتأخير أسلوبٌ للجمال والإبداع، يحدث الأثر والانطباع الحسن الذي يعطي ذوقا وتشويقا للمتلقي مهما تغير موقعه ورتبته.

ويعرفه أحمد مطلوب بقوله: "التقديم والتأخير باب تتبارى فيه الأساليب وتظهر المواهب والقدرات، وهو دلالة على التمكن من الفصاحة وحسن التصرف في الكلام ووضعه الوضع الذي يقتضيه المعنى".

1-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود أحمد شاكر، مطبعة المدني،القاهرة، ط5، 2004، ص106.

يمكن أن نجمل الحديث في هذا الشأن بقول محمد بنيس: "ليس التقديم والتأخير إلاّ إعادة ترتيب مواقع الأدلة حسب قوانين لا يقبلها النثر وهما يلعبان دورا في إدخال القراءة إلى متاهة تتسع وتضيق من قصيدة إلى أخرى ومن شاعر لآخر"[1].

ففي قوله هذا يشير إلى أن التقديم والتأخير في الشعر ضرورة يلجأ إليه الشاعر حفاظا على سلامة الوزن العروضي.

تحدث الإمام العلوي عن التقديم والتأخير في الجزء الثاني من كتابه "الطراز" المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مفصّلا بينهما في الجملة،حيث ربط اللفظ بالمعنى، ويظهر ذلك في قوله:"اعلم أن الألفاظ تابعة للمعاني"[2]، وخصّص للمعاني في التقديم أحوالا خمسة هي التالية:

الحالة الأولى: يشير فيها الإمام العلوي إلى تقدّم العلة عن معلولها عند القائلين بها، وقد ذكر أنّ مكان هذا الطرح هو الكتب الكلامية، موضحا رأيه بأنّ تقدم هذه الموجبات على موجباتها تقدم ذهني، لا زماني، لأنّ الموجب لا يتراخى عن موجبه، ومثال ذلك تقدّم الكون عن الكائنية والعلم عن العالمية[3].

1-محمد بنيس، الشعر المعاصر دراسة بنوية تكوينية، دار التنوير، بيروت، لبنان، ط2، 1985، ص 185.

2-العلوي، الطراز، مطبعة المقتطف، مصر، 1332هـ-1914م، ج2، ص 57.

3-المصدر نفسه، ص 58.

الحالة الثانية: ذكر فيها الإمام التقدم بالذات[1] كتقدّم الواحد عن الاثنين، وفي قوله عزّ وجلّ: **{مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ}** (المجادلة، 7).

الحالة الثالثة: المقصود بها التقدّم بالشرف كتقدّم الأنبياء عن الأتباع والعلماء عن الجهّال[2]، كقوله تعالى: **{وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ}** (المائدة، 6)، فالرأس أشرف من الرجل وأولى منها.

الحالة الرابعة: أطلق عليها الإمام التقدّم بالمكان كتقدّم الإمام عن المأموم، وتقدّم من يقرب إلى الحائط دون من تأخّر عنه، فمن يلي الحائط يقال إنّه سابق على من تأخّر عنه، وهكذا القول في غيره من الأمكنة[3].

الحالة الخامسة: هي عند الإمام العلوي التقدّم بالزمان، وهذا نحو تقدّم الأب عن الابن[4]، فالأب عاش زمنا لم يكن فيه الابن موجودا، ومنه قوله تعالى: **{وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّور}** (الأنعام، 1)، فالظلمة أولى من النور وسابقة لها.

1-العلوي، الطراز، ص 59.

2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4-المصدر نفسه، الصفحة نفسها

ممّا سبق نرى أنّ العلوي اهتمّ بالجانب المعنوي، لذلك خصّص له حالات عديدة، يظهر فيها مدى ارتباط اللفظ بالمعنى، وبيّن ما يحمله من دلالات وما تقتضيه العبارات والهدف الذي ترمي إليه تلك العبارات.

ومن حالات التقديم والتأخير، انتقل العلوي إلى ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه[1]، تناول فيه تقديم المفعول على فعله ودواعي ذلك، ففي قولنا "زيدا ضربت" تخصيص لزيد بالضرب دون سواه، أمّا في قولنا "ضربت زيدا" فقدّمنا الفعل، ويمكن أن نسقطه على أي مفعول، سواء أكان عمرا أو خالدا أو غيره.

كما جاء في البلاغة العربية أنّ "تقديم المفعول به عن رتبته، ولا سيّما تقديمه على الفعل الذي هو صدر الجملة الفعلية، ينبغي أن يكون لغرض، وهو الدلالة على معنى ما، كالتخصيص"[2].

فلكلّ جزء من أجزاء الجملة الفعلية (الفعل، الفاعل، المفعول) موقعه ومرتبته، فالفعل يتصدر الجملة، وهذا هو الترتيب الأصل والمعتمد عليه، لكن يمكن له أن يتغيّر لعلّة أو لغرض معيّن، لذلك نراه يتأخّر تارة ويتقدّم تارة أخرى، ويظهر ذلك في قوله تعالى: **{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}** (الفاتحة،5) حيث تمّ تقديم المفعول به "إيّاك" عن الفعل نستعين لإفادة

1-المصدر السابق، ص 66.

2-عبد الرحمن حسن حنبك الميداني، البلاغة العربية أساسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ودار الشامية، بيروت، ج1، ط1، 1996، ص 147.

معنى نخصه بالعبادة ولا نعبد سواه، ونخصّه بالاستعانة به لا بغيره، وأيضا في قوله عزّ وجلّ: **{إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ}** (النحل، 114).

ومن جهة أخرى، يرى العلوي أنّه "إنّما تقدّم من أجل المشاكلة لرؤوس الآيات، ومراعاة حسن الانتظام وإتقان إعجاز الكلم السجعية"[1]،وهذا غرض آخر يعني به الموافقة والمشابهة لتحقيق أغراض جمالية في الكلام، وتوازن الجمل وتناسقها، ويشرح ذلك في قوله:"لأنّ قبله (مالك يوم الدين)، فلو قال نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة ولزالت تلك العذوبة"[2]، أي أنّ العلوي يجيز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص والمشاكلة لا يمكن الفصل بينهما، باعتبار التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى، فالاختصاص أمر معنوي والمشاكلة أمر لفظي.

وشأن الإمام العلوي في هذا الأمر شأن العديد من علماء البيان، أمثال ابن الأثير الذي يرى أنّ تقديم المفعول (إيّاك) في الآية الكريمة جاء لسبب صوتي هو مراعاة حسن النظم حرف النون، ويقول: "ألا ترى أنّه تقدّم قوله تعالى:**{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِينِ}** (الفاتحة 2، 3، 4)، فجاء بعد ذلك قوله:**{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}** (الفاتحة، 5)، وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو حرف النون ولو قال: نعبدك ونستعين لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن"[3].

1-العلوي، الطراز، ص 68.

2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3-أحمد مطلوب، البلاغة والتطبيق، ص148.

وتقديم الظرف وتأخيره عند العلوي يأتي على وجهين، إما مثبتا أو منفيا،فإذا ورد في الإثبات فتقديمه على عامله، إنما يكون لغرض لا يحصل مع تأخره، فلا جرم أن التزم تقديمه[1]، يقصد العلوي أنّ تأخيره يبطل غرضه الذي يجيء على دلالة الاختصاص ويستشهد بقوله تعالى: **{أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ}** (الشورى، 53)، لأنّ المعنى أنّ الله تعالى مختصّ بصيرورة الأمور إليه دون غيره،ونحو قوله سبحانه:**{لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}** (التغابن، 1)،وهذا يطابق أيضا قوله تعالى: **{إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}** (الغاشية، 25، 26)، حيث دلّت على أنّ (إيّابهم وحسابهم) مقتصر على الله عزّ وجلّ لا غيره، فهذه الظروف لا وجه لتقديمها عن عاملها إلا ما ذكرناه من الاختصاص، كما قد يفيد المشاكلة على غرار قوله تعالى: **{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ،إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}** (القيامة، 22، 23)، وهذا أحسن من لو قلنا: وجوه يومئذ ناضرة ناظرة إلى ربّها، لأنّ ترتيب عناصر الجملة أزال تلك الطلاوة والعذوبة التي تحدث عنها كل من العلوي وابن الأثير.

"أما إذا كان واردا في النفي فقد يرد مقدّما، وقد يرد مؤخّرًا، فإذا ورد مؤخّراً أفاد النفي مطلقا من غير تفصيل"[2]، ويستشهد بقوله تعالى: **{لاَ رَيْبَ فِيهِ}** (البقرة،2)، فإنه قصد أنّه لا يلصق به ولا يخالطه، لأن النفي التصق بالريب ذاته، فلا جرم أن كان منتفيا من أصله بخلاف ما لو قدّم الظرف فإنّه يفيد أنّه مخالف لغيره من الكتب فإنه ليس فيه شك.

1-العلوي، الطراز، ص 71.

2-المصدر نفسه، ص 73.

ويرى فضل حسن عباس أنّ الإثبات والنفي " قد يرد في آن واحد، ويستشهد بقوله عزّ وجلّ: **{وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ}** (الأنعام، 107)، وقوله سبحانه: **{لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ}** (الغاشية، 22)، يفهم منه نفي هذا عن الرسول عليه السلام وإثباته لله تبارك وتعالى"[1]، فالمقصود بقوله هذا أنّ الغرض من هذه الآيات ليس النفي وحده، إنّما يفيد النفي والإثبات معًا.

والأمر نفسه بالنسبة لتقديم الحال على الفعل للاختصاص والتنبيه على هيئة صاحبه، فجملة "جاء ضاحكًا زيد" خلاف جملة "جاء زيد ضاحكًا"، ففي الأولى جاء مختصا بهذه الصفة عن غيرها من الصفات، أما في الثانية فيجوز أن يجيء على هذه الصفة كما يمكن أن تجيء على غيرها من الأحوال، أي يحصل التردد والاختيار بين جاء زيد راكبًا، ماشيًا، ضاحكًا.

والاستثناء في نحو قولنا ما ضربت إلّا خالدًا أحدًا فلا أحد مضروب سواه، ولو قلنا: ما ضربت أحدا إلّا خالدًا فالجملتان تحققان غرضا بلاغيا هو الحصر، لأنّ الاستثناء متصل بالمفعول، أما في قولنا: "ضربت خالدًا" فإنّه غير مفيد للحصر، فيجوز أن يكون ضاربًا لخالد كما يجوز أن يكون ضاربًا لغيره.

أما عن قضية المبتدأ والخبر، فقد أدرجها الإمام العلوي ضمن ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه، تناول فيه بلاغة تقديم الخبر، حيث يرى أنّ التخصيص غرض مهم، إذ

1–فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، عمان، ط1، 2004، ص223.

يقول: "تقديم خبر المبتدأ في قولك "قائم زيد" و"زيد قائم"، فإنك إذا أخّرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيدا قائم لا غير، من غير تعرّض لمعنى من المعاني البليغة، بخلاف ما إذا قدّمته وقلت: قائم زيد فإنك تفيد بتقديمه أنّه مختص بهذه الصفة ويفيد تخصيصه بالقيام دون غيره"[1].

ويضيف العلوي إلى الغرضين السابقين غرضا ثالثا وهو الردّ على المنكر لقيام زيد، فالتقديم ينفي إنكاره ويؤكد قيام زيد، ويستشهد بقوله تعالى: **{وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ}**(الحشر، 2) فقدّم قوله: (مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ)فهو خبر المبتدأ، فيدلّ ذلك على مبالغة اعتقادهم لحصانهم والإسهاب في قوة وثوقهم بمنعها إيّاهم،وفي ضمير "هم" دلالة بالغة على تقريرهم في ذاتهم أنّهم في عزّة ووقار، ولو أخر الخبر لما أعطى فائدة،وقوله تعالى أيضا:**{قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ}**(مريم، 46) فقدّم خبر المبتدأ، ولم يقل: "أنت راغب" لأنّه يدلّ على التعجب والمبالغة في الاهتمام بأمرها، ووضع في ذاته أنّ آلهته لا ينبغي النفور من عبادتها.

وكذلك أبدع الله في قوله جلّ في علاه: **{وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا}**(الأنبياء، 97)، فلم يقل سبحانه "أبصار الذين كفروا شاخصة"، إنّما جعل في العبارة تقديما، فإمّا أنّه قدّم الضمير "هي" ليدلّ به على أنّهم مختصون بالشخوص

1-العلوي، الطراز، ص 69.

دون غيرهم من سائر البشر، وإمّا أنّه قدّم الخبر" شاخصة" للإفادة بشخوص الأبصار تعبيرا عن هول الموقف.

وما يجوز تقديمه ولو أخِّر لم يفسد معناه[1]، يقصد بهذا الكلام أنّه إذا كان شيء أو أشياء كل واحد منها مختص بصفات تقتضي تقديمه على الآخر، فللمبدع الحرية والخيار في تقديم أيّهما شاء، ويستشهد العلوي بقوله عزّ وجلّ: **{ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ}** (فاطر، 32)، حيث قدّم الظالم لنفسه لكثرته، ثم المقتصد، لأنّه بالنسبة للظالم قليل، ثم السابق بالخيرات وهو أقلّ من المقتصد، لو عُكست القضية وقدّم السابق لشرفه، ثم المقتصد الذي هو أشرف من الظالم لما أختلّ المعنى، وينطبق على هذا قوله تعالى: **{وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا،لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا}** (الفرقان، 48، 49)، قدّم حياة الأرض لأنها سبب في حياة الخلق، ثم قدّم حياة الأنعام على حياة الناس لما فيها من المعاش لهم، ولو قدّم سقي الناس على سقي الحيوان لشرفهم وقد سقي الأنعام على سقي الأرض فلا جرم في ذلك، ويكون ذلك مقبولا، فكلّ واحد مختص بفضيلة أجازت تقديمه.

أمّا في قوله سبحانه: **{اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ}** (النور، 45)، فاستهلت الآية

1-العلوي، الطراز، ص 74.

بالحديث عن القدرة العظيمة لله عزّ وجلّ، إذ خلق كلّ الكائنات من الماء، قدّم في الذكر من يمشي على بطنه لأنّه من دلائل القدرة الإلهية العجيبة، ثم ثنّى بمن يمشي على رجلين لأنّه أعجب ممّن يمشي على بطنه، "فقدّم الأعجب فالأعجب، ولو عكس الأمر وقدّم الماشي على أربع ثم الماشي على رجلين ثم ختمه بالماشي على بطنه على أساس تقديم الأفضل فالأفضل"[1]، لكان الأمر جائزا ولم يختل المعنى، فيجيز العلوي التقديم والتأخير بدون أن يهمل الداعي لذلك والمعنى المقصود، حيث يقدّم عنصرًا لتخصيصه بالذكر فيعتني بالمقدّم ويجعله قبل العناصر الأقل أهمية منه.

1-مليكة بن عطاء الله، علوم البلاغة عند العلوي اليمني بين التقليد والتسيير والتجديد، ص 101.

الفصل الثاني

التعريف والتنكير

II. التعريف والتنكير في كتاب الطراز:

أسلوب التعريف والتنكير من الأساليب البلاغية التي وردت بكثرة في القرآن الكريم وذلك لعظم الوظيفة التي يؤديها كل منهما في إظهار بلاغة الكلام، وما تجعله من دلالات عالية وفنية، كما تظهر عظمة القرآن الكريم وإعجازه.

1- مفهوم التعريف:

أ- لغة: ترجع هذه الكلمة إلى الجذر الثلاثي (عرف)، يقال: عرفه يعرفه عرفةً وعرفانا وعرفانا ومعرفةً، واعترافة إذا علم به، والعرفان: العلم، ورجل عروف وعروفة: عالم بالأمور لا ينكر أحدا رآه مرّة، وتعارف القوم إذا عرف بعضهم بعضا.

والمعارف: جمع معرفة وهو الوجه، لأنّ الإنسان يعرف به، ومعارف الأرض: أوجهها وما عرف منها[1]، والمعرفة: التصور والإدراك[2]، قال تعالى: **{يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالأَقْدَامِ}**(الرحمان، 41).

من خلال ما سبق نرى أن المعرفة مصدر للفعل (عرف) واسم مصدر للفعل (عرّف) وأن معاني الكلمات المشتقة من الجذر (عرف) تدور حول العلم والإدراك.

1-ابن منظور، لسان العرب، تح أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج9، ص 282-285.

2-الجرجاني الشريف، معجم التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ-1963م، ص 22.

ب- اصطلاحا: ذهب جمهور من العلماء إلى أنّ المعرفة: ما وضع ليدلّ على شيء بعينه،[1] ويكاد العديد من علماء البلاغة يتفقون في تعريفاتهم "للمعرفة" على أنها تحديد الشيء بين المتكلم والسامع حتى يعرّف به ويصير مدار الحديث والتفكير بينهما.

وبدا حديث العلوي مقتصرا على الأغراض التي يكون من أجلها التعريف، ويرى أن المعارف خمس هي "المضمرات، الأعلام، أسماء الإشارة، ثم المعرف باللام، ثم المضاف إلى واحد من هذه إضافة معنوية لا لفظية"[2]، ومن هنا يظهر أن العلوي أغفل النوع السادس من المعارف المتمثل في الاسم الموصول، والذي ذكره كثير من البلاغيين والدارسين مثل السكاكي والقزويني، ومنه يمكن ذكر أنواع المعارف كالتالي:

أولا: المضمرات :[3] الأصل في الضمائر أن تكون للدلالة على التكلم أو خطاب أو غيبة،[4] وهي كما يلي:

1- ضمير المتكلم: يجيء عندما يكون موضع تكلم الشخص عن ذاته، مثل قوله تعالى: **{إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي}**(طه، 14)، وقوله سبحانه: **{نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ}**(الكهف، 13)، تعدد ذكر الضمير في العديد من المواضع، هذا

1-حسن عليوي، النكرة والمعرفة في الجملة العربية، مجلة كلية العلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد 4، المجلد 18، 2010، ص 591.

2-العلوي، الطراز، ص 12.

3-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4-فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 310.

دليل على أنه جاء في معرض حديثه تعالى عن ذاته جلّ جلاله، وتعظيمها، مستخدما ضمير المتكلم الذي يعبّر عن ذلك المقام الذي فيه، وقد يخرج عن نطاق الحديث عن نفسه سبحانه إلى توجيه الخطاب فيتغير الضمير إلى مقام مناسب، وهو ضمير المخاطب.

2- ضمير المخاطب: يؤتى به حينما يكون المقام مقام خطاب[1]كما في قوله تعالى: **{وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ}** (السجدة، 12).

ومنه قول الشاعر:

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشـــمـت بي من كـان فيـك يلوم[2].

فالخطاب هنا موجه للغير ولمعيّن، وقد يخرج الخطاب إلى الغائب فيستدعي ضمير الغيبة.

3- ضمير الغيبة: هو الذي نتحدث فيه عن الغائب، ولا بد من أن يسبق له الذكر كقوله سبحانه: **{وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا، وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا، وَالنَّهَارِ إِذَا جَلاَّهَا}** (الشمس، 1-3)، فالضمير المؤنث يعود إلى مذكور سابق وهو الشمس، وفي نحو قوله عزّ وجلّ: **{فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}** (ص، 32)، حيث يعود الضمير المستتر في الفعل (توارت) على الشمس، وكقول الشاعر:

1-المصدر السابق، ص 310.

2-المرزوقي، ديوان الحماسة، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، ص 1381.

هم أليم من أيّ النواحي أتيته فلجّته المعروف والبحر ساحلة.[1]

فالضمائر هنا وإن لم تكن واضحة لكن يفهم مرجع الضمير دون عسر وعناء في معرفته فتجد النفس تتأثر بهذا الضمير أكثر مما لو أخذ مكانه اسم ظاهر، وقد يكون التعريف بضمير الشأن، وهو ما يدل على الغرابة وما تتشوق له النفس لتعرف ما بعده، كقوله تعالى: **{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}** (الإخلاص،1)، كما جاء في البلاغة العالية أن "فائدة هذا النوع من البيان هي تمكين المعنى في السامع بما فيه من الإجمال والتفضيل"[2]، فالضمائر تؤدي دورا كبيرا في التأثير في المتلقي وتسهيل عملية المعرفة، فيمكن أن نلخّص أغراض الضمائر بأنها خرجت للإيجاز، والاختصار والتقليل من الكلام وإفادة السامع.

ثانيا- التَعريف بالعَلمية[3]: الأصل في الأعلام أن تكون للدلالة على معيّن كما هو معناها النحوي، ولكن قد تشعر مع هذا بمدح أو ذم أو نحوهما كما في الألقاب والكنى المحمودة أو المذمومة،[4] فالغرض من ذكر هذه الأعلام، أسماء، أو كنى، أو ألقابا تأتي حينما نريد أن نميزها عن غيرها كالتلذذ بذكر اسم، فتضفي عليه دلالات قد تشعره بالذم أو بالمدح أو غير ذلك، كما في القول الشاعر:

1- مسعود بودوخة، البلاغة العربية وعلومها، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 45.

2-عبد المتعالي الصعيدي،البلاغة العالية، تح عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1355هـ-1936، ص 71.

3-العلوي، الطراز، ص12.

4-عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 71.

أبــو مــالــك قــاصـــــر فــقــره على نفســـــه ومشـــيح غنــاه[1].

فقد ذكر في هذا البيت الممدوح بعلمه وهو كنيته أبو مالك، وهذا ما يميزه عن سواه، وفي قوله تعالى: **{تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ،مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ}**(المسد،1،2)، حيث كان اسمه عبد العزى، فنسبه إلى أصله إهانة له، وأما في قوله عزّ وجلّ: **{مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّه}**(الفتح، 29)، فقصد بذلك تمييزه عن غيره، فمحمد ليس أيّا كان، وإنما نبي الله تعالى.

ثالثا- التعريف بالإشارة[2]: يشير السكاكي إلى أن "الحالة التي تقتضي كونه اسم إشارة، هي من صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة إليه حسا، واتصل بذلك داع، مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها، وأن تقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين"،[3] يقصد السكاكي أن للتعريف بالإشارة أهدافا ودواع بيانية يمكن أن تستخلص من السياق، وذلك بأن يلتمس المتلقي الكلام لا سواه، أي إحضاره في ذهنه ويكون أكثر تصورا له، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

هذا أبو الصـــقر فردا في محاســـنه نســـل شـــيبان بين الضـــال والســـلم[4].

ويقول الفرزدق:

1-المصدر السابق، ص 71.

2-العلوي، الطراز، ص12.

3-السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1307هـ-1987م، ص 183.

4-فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 315.

هـذا الـذي تعرف البطحـاء وطـأتـه والـبيـت يـعرفـه والـحـل والـحرم[1].

ففي البيتين مقام مدح، حيث أشارا إلى الممدوح لتمييزه عن غيره، وذلك بعلو مقامه.

ومن بين الدواعي البلاغية أيضا للتعريف باسم الإشارة نذكر ما يلي:

أن يقصد بيان حاله في القرب والبعد والتوسط[2]، كقولنا هذا جاء، وذلك جاء، وذاك جاء، ثم يقصد بذلك كمال العناية بتميزه، وذلك بإحضاره بذهن المتلقي، فيكون أكثر استحضارا له، ولا يخفي عنه شيء من أوصافه، كما في قوله عزّ وجلّ: **{أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}** (البقرة، 5)، وإذا قصد بقربه تحقيره واسترذاله[3]، ومن أمثلة البلاغيين في ذلك قوله تعالى: **{وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ}** (الأنبياء، 36). فالآية تشير إلى استهزاء الكفار بالرسول صلى الله عليه وسلم، فأشاروا إليه إشارة سخرية ولهو، وكذلك قوله تعالى: **{وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ}** (العنكبوت، 64)، فأشارت الآية الكريمة بالقريب إلى حياة الدنيا تحقيرا لمقامها وشأنها.

وأما إذا قصد ببعده تحقيره[4]كما في قوله تعالى: **{فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ}**(الماعون، 2)، كما يمكن الإشارة إليه تعظيما له مثل قول الشاعر:

1-المرجع السابق، الصفحة نفسها.

2-السكاكي، مفتاح العلوم، ص 183.

3- المصدر نفسه، ص 184.

4-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وإن قتل الهوى رجلا فإنّي ذلك الرجل.[1]

ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى استحسان التعريف بالإشارة في هذا البيت، ولم يعلل سبب ذلك، ربّما لكون البيت واضحا، حين أشار الشاعر إلى نفسه إشارة تعظيم لذاته وفخامة مقامه، وعن تعظيمه بالقرب[2] كقوله تعالى: **{إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ}**(الإسراء، 9)، فالآية تشير إلى أن القرآن الكريم هو السبيل للهداية.

ومن هنا يتبيّن أنّ التعريف بالإشارة أكثر بروزا ووضوحا للمعاني من الضمير، وذلك لإيراده في العديد من المواضيع، سواءً في الشعر أو في النثر في استنباط الدلالة التي يقتضيها المقام الذي فيه، في حين اعترض العديد من العلماء على هذا بحجة أنّ التعريف بالإشارة ليس أكثر المعارف رتبة، فثمّة ما هو أعلى منه مقاماً ورتبةً، فيكون أحقّ منها في الأداء وأبلغ، ولا يمكن أن ننكر أبدا أن العلوي رغم أنه اطلع على مؤلفات كثيرة وأخذ الكثير منها إلاّ أنّه لم يذكر العديد من الأغراض.

والنوع الذي أغفل العلوي عن ذكره هو "التعريف بالموصولية"، فقد ذهب علماء البلاغة إلى "أنّ الاسم الموصول من الأسماء المبهمة،لأنه يحتاج إلى الصلة، فالصلة هي التي تزيل الإبهام[3]"، ومن أغراض التعريف بالموصولية نذكر ما يلي:

1-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 72.

2-السكاكي، مفتاح العلوم، ص 184.

3-مسعود بودوخة، البلاغة العربية وعلومها، ص 47.

تعظيم المخاطب[1] كقول القائل: "جاء الذي أكسب قومه المجد والفخار"، هذا دليل على وضع المخاطب في مقام أعلى.

وإذا قصد تنبيه المخاطب على خطأ[2]، وقد مثّل له أغلب البلاغيين ومنهم السكاكي بقول الشاعر:

إنّ الــذين ترونهم إخوانكم يشـــفي غليـل صـــــدورهم أن تُصـــــرعوا.[3]

وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر[4]، ومثال ذلك قوله تعالى:**{الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ}**(الأعراف، 92)،فجملة الصلة تتضمن تكذيب شُعيب وهو نبي الله تعالى، وهذا يشير ويومئ إلى أن الخبر من صنف العقوبة والإذلال، وهو خسران الذين كذبوا به، وهذا يترتب عليه عُلوّ مقام شعيب عليه السلام لأنّ خسارة من كذب به كفرٌ، هذا دليل على عظمته وفخامة مكانته.

هذه أهم الأغراض التي تستدعي التعريف بالموصولية، ومع ذلك فهو مسلك دقيق، يحتاج إلى الفطنة والإدراك لفهم قصد المتكلم من سياق الكلام.

1-عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1999، ج1، ص 65.

2-السكاكي، مفتاح العلوم، ص 182.

3-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4-عبد المتعالي الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ص 65.

رابعا: التعريف باللام "ال"[1]:لقد أعطى علماء البلاغة أهمية كبيرة لمضمون "ال" ومادلّ عليه التعريف بها من دلالات، فيشير العلوي إليه بقوله:"اعلم أن المعارف أجناس مختلفة ... لكن إنّما نتعرض للمعرفة باللام لاختلاف المعاني بها، فقد تكون واردة في المبتدأ، وقد تكون واردة في الخبر"[2].

سبق الحديث عن أنواع المعارف والغرض منها، إلاّ أن التعريف باللام يردُ لدلالات مختلفة ومعان عديدة، فقد تكون واردة في المبتدأ (المسند إليه) أو يرد في الخبر (المسند)، كما أشار العلوي إلى الأغراض التي من أجلها يُعرف المبتدأ أو الخبر وهي كما يلي:

أولاً: في المبتدأ، وتكون واردة على ثلاثة أوجه.

1. أن تكون داخلة لإفادة تعريف الجنسية[3]: وهي التي تدلّ على جنس الشيء وضابطها أن يحل محلها (كل) كما في قوله تعالى:**{وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا}** (النساء، 28)، فالمقصود بالإنسان، كلّ فرد من أفراده، ذكر أم أنثى لا فرق بينهما.

مثّل العلوي لهذا النوع بقوله: "الرجل خير من المرأة" وهو لا يقصد رجلا معيّنا، وإنّما يقصد جنس الرجال، ولا يقصد امرأة معينة، إنّما صنف النساء، ومن جهة أخرى لا يقصد

1-العلوي، الطراز، ص 20.

2-المصدر السابق، ص 20.

3-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أن كل رجل خير من امرأة، فلا ينوي تعميم الحكم، ودليل ذلك أن بعض النساء خير من ألف رجل.

2. أن تكون لتعريف العهديّة[1]: أي تدخل على الشيء المعهود،أو المعروف بين المتكلم والسامع، وتكون بتكرار الشيء المعروف في الجملة، نحو جاءني ضيف، فأكرمت الضيف، ومنه قوله تعالى:**{كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا فَعصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}** (المزمل، 15). فنلاحظ في الآية الكريمة تكرار الشيء المعهود (رسول والرسول)، في حين قسم العلوي والذين سبقوه أمثال الجرجاني التعريف بالعهدية إلى ثلاثة أنواع هي التالية:

النوع الأول: اللاّم التي في العهد الذِّكري[2]، حيث يتقدّم المعرف بها ذكر في الكلام وشرطها هو أن يسد مسدها الضمير، وذلك في مثل قوله تعالى:**{اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ}** (النور، 35). فنلاحظ اللام في كلمتي "المصباح" و"الزجاجة" عهدية، من الممكن أن يأخذ موضعها الضمير فنقول: فيها المصباح هو في زجاجة هي كأنها كوكب دُريٌ، لكن تنقص فنية الأداء إذا حلّ محلها الضمير، فيستحسن ترك الكلمتين على أصلهما.

1-المصدر السابق، ص 21.

2-عبد الرحمن حسن حنبك الميداني، البلاغة العربية أساسها وعلومها وفنونها، ص441.

النوع الثاني: اللاّم للعهد الذهني، ويسمى أيضا "العهد العلمي" وهو نوعان المعهود ذهنا بشخصه المعين[1]، كما في قوله تعالى:**{فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى}** (طه، 12-13)، ففي الآية الكريمة لم يسبق ذكر اللفظ (الوادي) لكن سبق العلم به، فهو معروف ومعهود ذهنا، فاللام المعرّفة له هي للمهد الذهني.

وأما المعهود ذهنا بحقيقة ضمن فرد مبهم[2]، أي غير معيّن بشخصه، فمن أمثلته ما جاء في قوله تعالى:**{قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ}**(يوسف، 13)، فلفظة "ذئب" تطلق على أي ذئب كان، فاللام عرّفت الحقيقة الملاحظة في الذهن، ولم تعرّف ذئبًا معيّنًا ومعروفًا بشخصيه.

النوع الثالث: اللاّم التي للعهد الحضوري[3]، وهو العلم بالمقصود وإحضاره في الذهن إحضارًا تامًا، مثل قوله سبحانه:**{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}**(المائدة، 3)، فاللام في لفظة "اليوم" المعرّفة له تشير إلى اليوم الحاضر الذي نزلت فيه الآية، وهو يوم عرفة.

3- أن تكون دالة على الاستغراق،[4] ويقصد بها العلوي شمول جميع الأفراد، حيث لا يخرج عنه شيء، في حين يرى أنه قد يرد استغراقا حقيقيا مثل قوله تعالى: **{يريدُ الله أَن يُخَفِّفَ**

1-العلوي، الطراز، ص 20.

2-المصدر السابق، ص20.

3-عبد الرحمن حسن حنبك الميداني، البلاغة العربية أساسها وعلومها وفنونها، ص 441.

4-الطراز، العلوي، ص 21.

عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا}(النساء، 28)، أي خلق كل فرد من أفراد جنس الإنسان ضعيفا، والواقع يشهد لإرادة هذا الاستغراق، فلا يمكن إنكار هذا أبدًا.

وقد يرد استغراقا عرفيا، وهذا رأي العديد من علماء البلاغة، فهذا النوع من الاستغراق يدخل على الأجناس للإشارة إلى عمومها لجميع الأفراد، لكن عرفا لا حقيقة، ومثال ذلك قوله عزّ وجلّ: **{وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ}** (الأعراف، 113).

ومن جهة أخرى نرى السكاكي يُشكّك باللام الحقيقة واستغراقها، وذلك في قوله: "واعلم أن القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها مشكل"[1].

أما الحقيقة فعلى وجهين:

– إن كان المراد بها القصد إلى الحقيقة وتعريفها من حيث هي، فيلزم ذلك أن تكون أسماء الأجناس معارف، لأنها تدلّ على الحقيقة، فإن قيل أسماء الأجناس يقصد بها الفردية، مثل: رجل وفرس وبعير، فهذا مردود بالمصادر مثل: قيام وجلوس وذكرى ورُجعى فيقصد بها الوحدة.

– إن قيل يُراد بها الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن، لم تتميز من لام العهد الخارجي.

أما تشكيكه بلام الاستغراق فمن وجهين:

1–السكاكي، مفتاح العلوم، ص 214.

– أن اللام تدخل على الواحد، وهذا يؤدي إلى الجمع بين متناقضين وأنّه يمتنع نحو "الرجل الطوال والفرس الدهم"، و لو صّح الاستغراق لجاز الجمع.[1]

فيرى السكاكي أنّ اللام نوع واحد، وهو تعريف العهد لا غير، فالحقيقة لُبها جوهر اللفظ. وببيان دلالة اللام المعرفة وأنواعها، يتضح أنّه على المتكلم الفصيح والبليغ أن يختار لكلامه ما يلائم المعنى، الذي يُريد أن يعبّر عنه، وما يراه أكثر بلاغة مما يطابق مقتضى الحال.

ثانيا: أن تكون واردة في الخبر، يقول العلوي: "الأصل أن يكون نكرة، لأنّك إنّما تخبر بما يجهله المخاطب فتعرفه إياه، فإذا ورد فيه اللام فإنّها تأتي لمقاصد"[2]، فالمسند يجيء على أصله مبهما، لأنّه يأتي بما لا يعلمه المتلقي، أما إذا ورد معرفًا فيكون ذلك لجملة من الدواعي هي التالية:

1– أن تقصد المبالغة في الخبر،[3] مثل قولنا: "زيد هو الشجاع"، أو"عمرو هو الجواد"، فهما مختصان بالمعنى دون غيرهما، فلا يمكن القول زْيد هو الجواد وعمر، لأنّه يبطل المعنى فلا يصّح العطف عليه على وجه مشترك.

1–يُنظر نوح عطاء الله الصـــرايرة، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص 106.

2– العلوي، الطراز، ص 22.

3–المصدرنفسه، الصفحة نفسها.

2- أن تقصره لا على جهة المبالغة كما في الأول[1]، الذي يقصد المبالغة ورفع في شأن المقصود، وتخصيصه بالمعنى المراد، كما في قولنا: "زيد الكريم حين يُبخل كلّ جواد" و"عمرُو الشجاع حين يتأخر الأبطال"، فهذا ليس وجه للمبالغة لأنّه لم ينسب الكرم والشجاعة لهما.

3- أن تُورده على وجه اتضح أمرهُ اتضاحاً لا يسعُ إنكاره،[2] ويقصد الإمام العلوي بكلامه هذا أنّه ظهر واضحاً، لا يُمكن إخفاؤه على أحد، فإسناد الشيء إليه أمر ظاهر وواضح الدلالة، مثل قول الحسناء:

إذا قبُحَ البُكاءُ على قَتيل رأيْتُ بُكاءَكَ الحَسَنَ الجَميلا.

4- أن تقصد به مقصد التعريف بحقيقة عملها المخاطب في ذهنه لا في الخارج،[3] بمعنى أنّه توهم وتصوّر الحقيقة في ذاتها، مثل قولنا: "هو الدافع لكل كريمة" "هو الحامي لكل حقيقة"، فهذه حقيقة صحّ إحضارها في الذهن لا في الخارج.

أشار العلوي فيما سبق إلى صحة دخول اللام على المبتدأ، كما صح دخولها على الخبر الذي يرد نكرة، وأظهر أنواعها ودلالاتها التي لا تخفى على المتلقي الفطن، كما أشار أيضا إلى أن الخبر عبارة عن الصفة والمبتدأ عبارة عن الذات، ولاشّك في "أنّ الذات بالابتدائية

1-المصدرالسابق، ص 23.

2-المصدر نفسه، ص 24.

3-المصدر نفسه، ص 12.

والصفة بالخبرية أحق، وأنّ المبتدأ هو المسند إليه بكل حال، والخبر مسند به بكل حال، فلا يغيّر هذه الماهية عروض عارض"[1].

خامسا: التعريف بالإضافة:[2] ذكر العلوي التعريف بالإضافة، فهي عنده لا تعرف بأمر لفظي، إنّما تعرف بأمر معنوي، كما أنّها تفيد واحدًا من الأمرين.

1- تعريف بالمضاف إليه،[3] إذا كان المضاف إليه فيها واحدًا من المعارف، مثل قولنا: "تلوث صفحة من كتاب الله"، إلاّ أن يكون المضاف مبهمًا ومذكرًا، مثل "غير" أن يكون المضاف إليه ضميرا يعود على اسم نكرة.

2- تخصيص المضاف بالمضاف إليه،[4] إذا كان المضاف إليه فيها نكرة مثل قولنا:"سيف فولاذ أقوى وأصلب من سيف فضّة"، أو ضميرا يعود على نكرة مثل قولنا: "طرق بابي متسول وزوجته".

وعليه نفهم أن التعريف بالإضافة المعنوية، كما تسمى أيضا الإضافة الحقيقية والمُحْضَة، يفيد تعريفًا وتخصيصًا بالشيء، "وتكون نسبة بين اسمين مقترنين على تقدير

1-المصدر السابق، ص 25.

2-المصدر نفسه، ص 12.

3-عبد الرحمن حنبك الميداني، البلاغة العربية أساسها وعلومها وفنونها، ص 446.

4-المرجع نفسه، الصفحة نفسها

حرف جر ذي معنى بينهما، وينزل الثاني منهما منزلة التنوين من الأوّل، يجب جرْ الثاني، مثال على ذلك: كتاب الله المعجزة دليلٌ على نُبوة مُبلغه وأنه رسول الله لجميع الناس".[1]

وعليه أشار العديد من العلماء إلى أغراض كثيرة للتعريف بالإضافة، لكن أهم داع يتمثل في كون الإضافة مسلكا موجزا ومختصرا، مثل له البلاغيون بقول الشاعر:

هوايَ مع الركب اليمانين مُصْـــعدُ جنيـبُ وجثمـاني بمكـة مُوْثقُ[2]

فيقصد الشاعر بهواي حبيبته، وهو أخصر طريق من لو قال: الذي أهواهُ، أو من أهوى، فالمقام مقام اختصار.

لم يقيّد القزويني كون المقام للاختصار، واختلف في ما أورده السكاكي بأخصر طريق على قولين:

1- أن المُراد أخصر كلّ ما يحضُر لدى المتكلم أو المخاطَب وقت الحديث، لا أخصر طُرُق التعريف لأن أخصرها الضمير[3].

2- ظاهرة أخصر طرق التّعريف، وهذا لا يصحّ إلا مع الموصول، فإنّ العلم والإشارة والضمير أخصر من الإضافة[4].

1-المرجع السابق، ص 445.

2-المرجع نفسه ، ص 447.

3-السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1463-2003، ص 306.

4-العصام، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص 328.

والصحيح في هذا أنّه أَوْجَزَ طرق التعريف في إحضاره بالمدلول الذي قصده المتكلّم، وهو إحضاره في ذهن السامع وذلك متلبس بالوصف ومنه تظهر أولويّة الإضافة.

ففي البيت الذي تقدّم لو قال: مَن أهوى، أو من أميل إليه كان مفيدا لقصد السامع لكن ليس بأخصر طريق.

2- مفهوم التنكير:

أ- لغة: ترجع هذه الكلمة إلى الجذر الثُلاثي (نكر)، يقال: نكرَ فلان ينْكَرُ نَكْرًا، ونُكْرًا، ونكارة: فطن وجاد رأيه، فهو نَكرٌ ونُكرٌ ومُنكَر، والجمع: أنكارٌ ومناكير، والنكرُ والنكراءُ، الدهاء والفطنة، والأمر الشديد الصعب[1].

وجاء في لسان العرب: "النكرة إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة، والنكرة: خلاف المعرفة، ونَكر الأمر نكيرًا وأنكرهُ إنكارًا ونُكْرًا: جهل"[2]، فالتنكير في معناه اللغوي هو تجاهل الشيء وعدم معرفته.

1-ابن منظور، لسان العرب، ج5، (مادة نكر)، ص 272.

2-عزيز سليم علي القريشي، دلالة التعريف والتنكير في القرآن الكريم، (آيات والعناد أنموذجا)، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد 31، 2018، ص 109.

ب- اصطلاحا: عرفت النكرة بأنها: أصل للمعرفة، لاندراج كلّ معرفة تحتها من غير عكس وهي أيضا: "ما وضع لشيء لا بعينه كرجل، وفرس"[1]، وعليه فإن الاسم النكرة هو الذي لا يدل عن شيء معين، ولا يُفهم منه أمر، أي أنّ النكرة عدم إدراك الشيء ومعرفته.

انطلق العلوي من مذهب جمهور النحويين في تناوله للنكرة، فهي عنده "ما دلّ على شيء لا بعينه"،[2] وهذا ما ذكرهُ العديد من البلاغيين أمثال السكاكي والقزويني، فقد حدد العلوي دلالة النكرة بتقسيمها إلى ثلاثة أحكام ذكرها في ما يلي:

الحكم الأول:

أ- أن تكون دالة على الوحدة[3]: ويكون المقصود فردًا واحدًا غير معيّن من الأفراد نحو قوله تعالى:**{وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ}** (يس، 20)، فكلمة "رجل" يقصد بها الوحدة لا ماهية الشيء وأصله، ويمثل العلوي بقوله "أرجل عندك أم رجلان" فالغرض هُنا يفيد الوحدة لا الجنس، بمعنى بيان الكم والعدد.

1-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط2، صيدا، لبنان، 1997، ص 207.

2-العلوي، الطراز، ص 11.

3-المصدر نفسه، ص 13.

ب- أن تكون دالة على الجنسية[1]: وهذا النوع بشير به إلى بيان النوع وماهيته مثل قولنا "أرجُل في الدار أم امرأة"، ويقصدُ بيان أيُ الصنفين موجود عندك، فبذلك جاءت الوحدة تابعة غير مقصودة، فالغرض إذن معرفة المعيّن وجنسه إن كان رجلا أم امرأة.

ويوضح العلوي هذا الغرض بمثال: وإذا قلت "أرجل عندك أم رجلان" فالغرض هو بيان الكم أي الوحدة لا الجنسية، ويمكن التعرف على هذين الغرضين من خلال سياق الكلام.

الحكم الثاني:

التنكير قد يجيء لفائدة جزلة يقصر عن إفادتها العلم، لا يبلغ كنهها رسم القلم[2]، يرى العلوي أن التنكير والإبهام قد يحصل لفائدة ولتعريف وإفهام قد تُعجز المعرفة عن إزالة ذلك الغموض عنها وعن إظهارها، ويطابق هذا الكلام قول الزملكاني: "قد يقفك التنكير والإبهام على تعريف وإفهام يعجز عنه تعريف العلم، ويقصر عن صُنعه بيان القلم"[3]، فالنكرة إذن قدْ تكون أبلغ وأحسن من المعرفة في العديد من المواطن.

وقد استشهد العلوي لذلك بقوله تعالى:**{وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ}**(البقرة، 179)، وهي من الآيات التي توقّف عندها المفسرون والبلاغيون طويلاً مبهورين بإعجازها.

1-المصدر السابق، ص 13.

2-المصدر نفسه، ص13.

3-الزملكاني، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تح أحمد مطلوب، مكتبة العاني، بغداد، ط1، 1964، ص 50.

بيّن العلوي أن تنكير"الحياة" أحسن من تعريفها، فيرى أن الواحد منا إذا علم أنّه قُتل قُتْل لا محالة عن الارتداع، فينجو القاتل والمقتول فتُصبح حياة كليهما في المستقبل مستفادة من جهة القصاص، ومضمونه للحياة الأصلية، فنرى أنّ هذا لا يحصل مع التعريف، إنّما يحصل في التنكير فحسب.

وقد أغفل العلوي أيضًا عن ذكر غرض التكثير في الآية الكريمة، بينما ذكره "محمد علي الجرجاني" ورأى أن تنكير الحياة هنا للتكثير، لأنّ القصاص يستلزم بقاء كثير من الذين يمكن أن يُقتلوا لولا القصاص.

ويذكرُ العلوي غرضًا آخر في الآية الكريمة، وهو تعظيم "حياة" وتفخيمها في الآية، لأنها بالغة في اللطف مبلغًا عظيمًا، ولم يذكر محمد علي الجرجاني هذا الغرض ويرى أنه لا يستلزم التعظيم ويعلل ذلك بقوله: "إنّما المراد هنا الحياة في بعض الأوقات لا أصلُ الحياة، وهي حياة مستأنفة بعد الهم بالقتل"[1].

ومن أمثلة التنكير للتعظيم قوله تعالى:**{وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ}** (البقرة، 179)، فنكر"الجنّات" ولم ينكر"الأنهار" لأنه لا غرض في عظم الأنهار.

الحكم الثالث:

1-نوح عطاء الله الصرايرة، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، ص 123.

هو المطلق[1]، يشرح العلوي حكمه هذا بما قاله ابن الخطيب وهو"حاصل ما قاله أنّه اللفظ الدّال على حقيقة من حيث هي، من غير أن يكون فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة"[2].

فيرى العلوي أنّ الحكم المطلق هو الخالي من القيود الزائدة، فالتنكير هنا قابل للدلالة من حيث هي، كما نبه إلى أنه يجب التعويل على ما قدّمه القدامى الذين يرون أنّ "الوحدة والتعيين" قيدان زائدان لبيان الماهية في الحدّ غير المطلق، أما في المطلق فالتعيين والوحدة قيدان منافيان للإطلاق، ويعلل العلوي ذلك بقوله: " إن الشيء لا يكون مطلقا مقيدًا"[3]، فيرى أن أسد وأسامة وثعلب أعلام أجناس.

ويرى أيضا أن "العلة في إيثار التنكير على التعريف هي أن الغرض إخراجها مخرج الإطلاق عن كل قيد من القيود اللازمة لها"[4]، كما في قوله تعالى:**{وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ}**(البقرة، 179)، فالآية الكريمة بالغة في اللطف، وجامعة لمصالح الدين والدنيا، فحذفت كل القيود كلها إطلاقًا مباشرًا، لأنه وجه فصيح وبليغ.

إنّ ما تناوله البلاغيون في هذا الشأن معان أصليّة اهتم بها النحاة وتوسعوا فيها، وأما البلاغيون فلم يأتوا بجديد، إلاّ في بعض الفروق في التقس

1-العلوي، الطراز، ص 15.
2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
3-المصدر نفسه، ص 16.
4-المصدر نفسه، ص 17.

الفصل الثالث

الذكر والحذف

III. الذكر والحذف في كتاب الطراز:

من مباحث الجملة التي عني بها علماء البلاغة الحذف، إذ من الخصائص الأولى للعربية الإيجاز، ومادام الأمر كذلك، فإنّ كل كلمة أو جملة يمكن أن يفهم المعنى بدونها، لوجود قرائن تدّل على الحذف حري بها أن تحذف، والحذف من الظواهر المرتبطة باللغات الطبيعية الإنسانية، ونظرا لما لديه من مكانة ملحوظة في صياغة التراكيب العربية، ولما له من علاقة بالدلالة البلاغية، فإنه قد اهتم به لغويون ونحويون وبلاغيون اهتماما بالغا.

والعلوي من بين الذين أشاروا إلى هذه القضية تناولها في مواضع متفرقة من كتابه، كما تكلّم عنها النحوي ابن جني بدوره، وذلك من خلال حديثه عن خصائص التراكيب العربية، إلى جانب إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني الذي اطّرد في الحديث عن الحذف، نظرا لأهميته، وقد خصص الدارسون للحذف مباحث متنوعة بل كتبا دراسات، منها تراثية قديمة وأخرى حديثة في كل من النحو والبلاغة، وقبل الخوض في موضوع الحذف، ينبغي أن نقف عند تحديد مفهومه وضبطه في أمهات المعاجم التراثية وكذا كتب البلاغة.

2- مفهوم الإيجاز:

أ- لغة: جاء في معجم لسان العرب لابن منظور فيما يتعلق بالمادة اللغوية (الواو/ الجيم/ الزاي): "وَجَزَ: وَجُزَ الكلام وجازة ووجزا وأوجز: قلّ في البلاغة، وأوجزه: اختصره. وكلام وجز: خفيف. وأمر وجز وواجز ووجيز وموجَز وموجز والوجز: الوَحَى، يقال: أوجز فلان

إيجازا في كل أمر. وأمر وجيز وكلام وجيز أي خفيف مقتصر"[1]."وأوجزت الكلام: قصرته، وفي حديث جرير: قال له عليه السلام: إذا قلت فأوجز أي أسرع واقتصر. وتَوَجَّزْتُ الشيء: مثل تَنَجَّزْتُهُ. ورجل مجاز: يجيز في الكلام والجواب. وأوجز القول والعطاء قلّله وهو الوجز"[2].

فالتعريف اللغوي للإيجاز هو جعل الكلام مختصرا ووجيزا خفيفا.

ب- اصطلاحا: "الإيجاز مصطلح يدرس ضمن مباحث علم المعاني الذي هو أحد علوم البلاغة الثلاثة، ويقسمه البلاغيون قسمين: قصر وحذف"[3].

ويعرّفه السكاكي بقوله: "هو أداء المقصود من الكلام بأقل من العبارات[4]، كقوله تعالى: **{خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}** (الأعراف، 199)، فهذه الآية القصيرة جمعت مكارم الأخلاق بأسرها، فالإيجاز هو أن يكون اللفظ أقل من المعهود عادة مع وفائه بالمراد، فإن لم يف كان الإيجاز إخلالا وحذفاً رديئاً، وبهذا يكون الإيجاز: جمع المعاني المتكاثرة تحت اللّفظ القليل الوافي بالغرض، مع الإبانة والإفصاح.. يقول أحمد

1-ابن منظور، لسان العرب، تح أمين محمد عبد الوهاب-محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي-مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1999، ج15، ص 158.

2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3-مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز"دراسة بلاغية"، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1995، ص 17.

4-السكاكي، مفتاح العلوم، ص 277.

الهاشمي " أعلم أن متعارف الأوساط هم الذين لم يرتقوا إلى درجة البلغاء ولم ينحطوا إلى درجة البسطاء، فهو الدستور الذي يقاس عليه كل من الإيجاز والإطناب"[1].

فالإيجاز إذن هو أداء الكلام بألفاظ قليلة، ومع ذلك تحمل دلالة ومعنى، ويعدّ الإيجاز فنًا من فنون علم البلاغة لأصالته وفصاحته.

2- مفهوم الحذف :

إنّ الحذف قضية تناولها اللغويون والنحويون والبلاغيون مركّزين جهودهم على نقاط مهمة فالمتكلمون يميلون إلى ضروب من الاختصار والإيجاز، لغرض التخفيف والخوف من الإطالة، ومن المعروف أن ظاهرة الحذف مندرجة ضمن اللغة العربية، وفيما يلي تعريفها.

أ- لغة: بالرجوع إلى معجم لسان العرب نجد أن هذه اللفظة تعني "حذف الشيء، يحذفه حذفا قطعه من طرفه، والحجام يحذف الشعر من ذلك، والحذافة ما حذف من الشيء فطرح، وتحذيف الشعر تطويره وتسويته"[2]، ومن خلال هذه المقولة نخلص إلى أن الحذف يحمل دلالة القطع والطرح والاستغناء عن الشيء.

1-أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، تح يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، لبنان، دط، 2008، ص 197.

2-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج9، ص39.

وفي الصحاح للجوهري إشارة إلى أن الحذف بمعنى الإسقاط، إذ يقول: "حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذف من شعري ومن ذنب الدابة، أي: أخذت"[1].

كما نجد في معجم العين للخليل ابن أحمد الفراهيدي أن الحذف بمعنى القطف، والرمي " قطف الشيء من الطّرف كما يحذف طرف ذنب الشاة (...) والحذف: الرّمي عن جانب والضرب عن جانب"[2].

وذكر بعض الدارسين أنّ الحذف في اللغة يدور حول ثلاثة معان هي: (القطف، والقطع، والإسقاط)، والحال أنّ هناك معنى رابعا ذكرته المعجمات كما سبق، وهو أن يكون الحذف بمعنى الرمي ، وقد ورد هذا المعنى في قول عمر بن خطاب:"إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب" أي يرمي[3].

ويظهر أن أقرب المعاني اللغوية لمفهوم الحذف في الميدان اللغوي هو معنى الإسقاط كما يتضح في الحديث عن المفهوم الاصطلاحي للحذف.

1-الجوهري، الصحاح، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407-1987، ص 950 .

2-الخليل ابن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج3، ص 201.

3-ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980،ج2، ص 300.

ب- اصطلاحا: إن التعريف الاصطلاحي لظاهرة الحذف لا يختلف كثيرا عن التعريف اللغوي المشار إليه سابقا، بل يماثله ويجري في مجراه، إذ إن اللغة العربية قد تضمنت العديد من التعاريف التي أشار إليها الدارسون واستخلصوها في دراساتهم، منها ما هو بلاغي ومنها ما هو نحوي، وعروضي. لهذا يجب الإشارة إلى أهمّ التعاريف وما قيل فيها.

هناك كثير من الدارسين يعرّفون الحذف على أنه: "إسقاط كلمة يخلّف منها ما يقوم مقامها"[1] أو هو "عبارة حذف بعض اللفظ لدلالة الباقي عليه"[2]، ومن خلال المقولتين نفهم أن الحذف هو عبارة عن إسقاط أو حذف كلمة أو أكثر أو أقل من كلمة، وعند الحذف تبقى دلالة تدلّ على تلك اللفظة المحذوفة.

كما يعرّف الزركشي الحذف بقوله: "إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل"[3] فالكلمة المحذوفة رغم عدم وجودها هناك دلالة تدل عليها، وهذه بعض المفاهيم الاصطلاحية لمعنى "الحذف" استنتجنا من خلالها أن المعنى الاصطلاحي لا يخرج عن إطار التخفيف والإسقاط.

1-الرماني، رسالتان في اللغة، تح إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، دط، 1984، ج1، ص 21.

2-عبد الله الحموي الأزراري، خزانة الأدب وغاية الأرب، تح عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1987، ج2، ص 275.

3-الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 1957، ج1، ص 102، 103.

الحذف أسلوب قديم، لجأ إليه البلاغيون استغلالا لإمكاناته الإيحائية باعتباره انزياحا على المستوى العادي، فقد أبدعوا في هذا المجال معتمدين على التحليل والتعليل بالقرآن الكريم، ومنهم عبد القاهر الجرجاني، إمام البلاغة يصف الحذف بقوله: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تُبِن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر"[1]، وبهذا يكون هو أول من فطن إلى أسراره، وجمالياته التعبيرية، وذلك من خلال تحليل أمثلته تحليلا رائعا، لم نجد له مثيلا عند سابقيه أو لاحقيه، حيث تناول الحذف وبيّن أهميته.

وسلك البلاغيون القدامى مسار الجرجاني في تحليل ظاهرة الحذف، ومنهم الإمام العلوي الذي سار على ما سار عليه البلاغيون قبله، إذ أكّد أن الإيجاز إنما يقوم على الحذف فقال: "اعلم أنّ مدار الإيجاز على الحذف لأنّ موضوعه على الاختصار، وذلك إنّما يكون بحذف ما لا يخل ولا ينقص من البلاغة"[2]، وبيّن صاحب الطراز كيفية معرفة أن في الكلام محذوفا، وذلك من جهتين: جهة الإعراب إذ ترد ألفاظ منصوبة لابد لها من ناصب ينصبها يكون محذوفا، والجهة الثانية هي جهة المعنى، وضرب لذلك مثالا هو

1-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج1، ص 146

2-العلوي، الطراز، ج2، ص 92.

(فلان يعطي ويمنع) وتقديره فلان يعطي المال ... ويصل الأرحام، ويقطع الأمور برأيه ويفصلها، وهذا التقدير لا يوجب الإعراب وإنما يوجبه المعنى[1].

وقد قسم العلوي الإيجاز قائلا: "هو ثلاثة أقسام يندرج تحتها جميع ما تريده من أسرار الإيجاز"[2] وهي إيجاز بحذف الجمل وإيجاز بحذف المفردات وإيجاز من غير حذف، وأوضح كل قسم من هذه الأقسام مبينا أنواع كل قسم، ضاربا لكل منها الأمثلة المناسبة ونورد هذه التقسيمات بحسب ما صنفها وهي على التوالي:

ا- في بيان الإيجاز بحذف الجمل: ولهذا النوع من الحذف أهمية خاصة، إذ إنّ حذف جملة واحدة بكاملها من الكلام والاستغناء عنها بدلالة غيرها لا يتهيأ إلا لمن أوتي حظا من البلاغة والبيان، وقد حصل في القرآن الكريم حذف أكثر من جملة وهذا النوع من الحذف فوق طاقة البشر، وعجائب القرآن لا تنتهي، وأوّل من تعرّض لحذف الجملة الواحدة وتقسيم الحذف إلى أضرب متنوعة في القرآن الكريم هو ابن الأثير ثم أخذ العلماء المتأخرون هذا التقسيم وأضربه عنه بالإشارة إليه أو من غير إشارة إليه[3]، فابن الأثير قسّم حذف الجمل قسمين (مفيدة وغير مفيدة)، وجعلها أربعة أضرب، وكذلك العلوي وسيأتي بيان ذلك وتفصيله.

1-المصدر السابق، ص 93.

2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3-ينظر حرز الله بدرة، بلاغة الإيجاز في القران الكريم-السور المكية أنموذجا-، جامعة سيدي بلعباس، 2020-2021، ص 247.

يقول بن الأثير: " أما القسم الأوّل، وهو الذي تحذف منه الجملة: فإنّه ينقسم إلى قسمين أيضا: أحدهما حذف الجمل المفيدة التي تستقل بنفسها كلاما، وهذا أحسن المحذوفات جميعا وأدلّها على الاختصار ولا تكاد تجده إلاّ في كتاب الله تعالى.

والقسم الآخر: حذف الجمل غير المفيدة، وجملتهما أربعة أضرب"[1]، يوردها ابن الأثير مع التمثيل.

أما العلوي فيقول في الطراز: "اعلم أن حذف الجمل له في البلاغة مدخل عظيم وأكثر ما يرد في كتاب الله تعالى، وما ذاك إلا من أجل رسوخ قدمه، وظهور أثره واشتهار علمه، ويرد على ضروب أربعة"[2]، وقد اتفق كلا المؤلفين في الأضرب وتسميتها.

1- الضرب الأول: حذف السؤال المقدر، وهو ما يسمّى بالاستئناف، ويأتي على وجهين:

1-1 الوجه الأول: إعادة الأسماء والصفات، وهذا يجيء تارة لإعادة اسم من تقدم الحديث عنه، وتارة يجيء بإعادة صفته.وممّا ورد من ذلك قوله تعالى: **{الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ، والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ،أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}** (البقرة،1-5)، "والاستئناف الواقع في هذا الكلام على "أولئك" لأنّه لما قال: "الم، ذلك الكتاب" إلى قوله : "وبالآخرة هم يوقنون" اتجه لسائل أن يقول: ما بال

1-ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، دار النهضة، مصر، القاهرة، ج2، ص 269.
2-العلوي، الطراز، ج2، ص 93.

المستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى؟ فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا –دون الناس– بالهدى عاجلا، والفلاح آجلا"[1].

2-1 الوجه الثاني: الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات[2]، كقوله عزّ وجلّ: **{ومَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ، أَأَتَخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَن بِضُرٍّ لاَّ تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلاَ يُنقِذُونِ، إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ، إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ، قيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ، بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ}** (يس،22-27)، ويوضح العلوي قائلا: "وكأنّ قائلا قال كيف حال هذا الرّجل عند لقاء ربّه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخي لوجهه بروحه؟ فقيل: "قيل ادخل الجنة" ولم يقل: قيل له،لانصباب الغرض على القول لا على المقول له مع كونه معلوما"[3].

2- الضرب الثاني: الاكتفاء بالسّبب عن المسبّب، وبالمسبّب عن السّبب، يقول العلوي: "لما كان السبب والمسبب متلازمين فلا جرم أن جاز حذف أحدهما وإبقاء آخر، فهذان وجهان"[4]، ويقصد العلوي بكلامه هذا أنّ السبب والمسبب متلازمان، إذا وُجد الأول يصح حذف الثاني، لأنّه إذا عرف السبب عرف المسبب.

1-ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص 270.
2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
3-المصدر نفسه، ص 271.
4-العلوي، الطراز، ج2، ص 95.

2-2 الوجه الأول: الاكتفاء بالسبب عن المسبب، يقول ابن الأثير: "فأما الاكتفاء بالسبب عن المسبب"[1]فكقوله تعالى: **{وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ}**(القصص، 44، 45)، كأنه قال: وما كنت شاهدا لموسى وما جرى له وعليه، ولكنّا أوحينا إليك فذكر سبب الوحي الذي هو إطالة الفترة، ودلّ به على المسبّب الذي هو الوحي على عدة اختصارات القرآن، لأن تقدير الكلام: ولكنّا أنشأنا بعد عهد الوحي إلى موسى إلى عهدك قرونا كثيرة، فتطاول على آخرهم، وهو القرن الذي أنت فيهم، العمر: أي أمد انقطاع الوحي، فاندرست العلوم، فوجب إرسالك إليهم، فأرسلناك وعرّفناك بقصص الأنبياء، فالمحذوف إذا جملة مفيدة وهي جملة مطولة، دلّ السبب فيها على المسبب[2].

في هذا الضرب يكون الإيجاز بحذف جملة مضمونها مسبب ذكر سببه[3] كقوله تعالى: **{لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ}** (الأنفال، 8)، يفهم من هذه الآية أن وجود اللام في الفعل "ليحق" يقتضي أن يكون سبب عن دخول اللام، فلما لم يوجد لها متعلق في الظاهر وجب تقديره ضرورةً فيقدر: فعل ما فعل ليحق الحق[4].

1-ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص 272.

2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3-مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1991، ص 24.

4-توفيق الفيل، بلاغة التركيب، دراسة في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1991، ج1، ص 83.

2-3 الوجه الثاني: الاكتفاء بالمسبّب عن السبب مثل ما جاء في قوله سبحانه: **{فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ}** (النحل، 98)، ويقصد هنا إذا أردت قراءة القرآن، فاكتفي بالمسبب الذي هو القراءة عن السبب الذي هو الإرادة على ذلك أن الاستعاذة قبل القراءة والذي دلت عليه أنّها بعد القراءة[1].

3- الضرب الثالث: "الإضمار على شريطة التفسير، أي تحذف جملة في صدر الكلام ثم يؤتى في آخره بما له تعلق به فيكون دليلا عليه، ثم إنه يرد على أوجه ثلاثة"[2]:

3-1 الوجه الأول: "أن يأتي على طريقة الاستفهام، فتذكر الجملة الأولى دون الجملة الثانية"[3] كقوله عزّ وجلّ: **{أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ}** (الزمر، 22)، تقدير الآية أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن أقصى قلبه ويدل على المحذوف قوله: "فويل للقاسية قلوبهم"[4].

3-2 الوجه الثاني: "أن يكون واردا على جهة النفي والإثبات"[5] كقوله تعالى: **{لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا}**

1-ابن الأثير، المثل السائر، ص 274.
2-العلوي، الطراز، ج2، ص 97.
3-ابن الأثير، المثل السائر، ص 275.
4-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
5-العلوي، الطراز، ج2، ص 97.

(الحديد 10)، تقديره لا يستوي منكم ما أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن انفق من بعده وقاتل، ويدل على المحذوف قوله: "أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعده وقاتلوا"[1].

3-3 الوجه الثالث: «أن يرد على غير هذين الوجهين، فلا يكون استفهاما ولا نفيا وإثباتا"[2].

4- الضرب الرابع: ما ليس من قبيل الاستئناف ولا من جهة التسبّب، ولا من جهة الحذف على شريطة التفسير، وهو في القرآن الكريم كثير، لا سيما في القصص القرآني[3]. فمهما يكن من حذف بين النحو والبلاغة في التركيب، فإنّ علماء الفنيّن، يجعلان ذلك من خيار المتكلم، أمّا المخاطب فترجع إليه مسؤولية اكتشاف المعاني والدّلالات المخبأة وراء الحذف، إلا أنّ إفراط علماء صناعة النحو في التقدير وتعسفهم المبالغ في ذلك، جعل المتلقي يبتعد عن البعد الجمالي للتركيب الذي يختاره المخاطب، كذا كشف أغوار الدّلالات المثبتة في الحذف.

1-ابن الأثير، المثل السائر، ص 275.
2-المصدر نفسه، ص 276.
3-العلوي، الطراز، ص 99.

II- الإيجاز بحذف المفردات: هو القسم الثاني الذي تحدّث فيه العلوي يقول: "اعلم أن الإيجاز بحذف المفردات أوسع مجالا من حذف الجمل"[1]، نفهم من هذا القول أن المفردات هي

الأخف في الاستعمال لهذا أكثر في ضبطها وهي سبعة أنواع:

النوع الأول: حذف الفعل، يقول فيه: حذف الفعل بانفراده إما أن يبقى فاعله دليلا عليه، وهذا كقوله سبحانه: **{وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا}** (الحجرات، 5)، ويعني بذلك: لو ثبت أنهم صبروا وكقوله عزّ وجلّ: **{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}** (التوبة، 6)، والتقدير فيه وإن استجارك أحد من المشركين، وغير ذلك، وإما على أن يبقى مفعوله دليلا عليه وهذا كقوله سبحانه: **{نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا}** (الشمس، 13)، الغرض احذروا ناقة الله ومن حذف الفعل أيضا قوله تعالى: **{فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}** (يونس، 71)، والتقدير فيه وادعوا شركاءكم[2].

أما حذف الفاعل فيكون إذا دلت عليه دلالة، ومنع ابن جني من النحاة حذف الفاعل، ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حاليّة أو مقامية، فأما مع القرينة فلا يمتنع جوازه، ويدل على حذفه قوله تعالى: **{كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ}** (القيامة، 26)، فحذف فاعل "بلغت" والغرض النفس وليس مضمرا لأنه لم

1-المصدر السابق، ص 100.

2-المصدر نفسه، ص 101.

يتقدم له ظاهر يفسّره، إنما دلت القرينة الحالية عليه لأنه في ذكر الموت، ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس[1].

بينما حذف المفعول، يكون على وجهين عند العلوي: أحدهما أن يحذف على جهة الاطراد، وينسى فعله مثال ذلك قوله سبحانه: **{هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ}** (غافر، 68)، لهذه الآية الكريمة معنى متضمن أن الله سبحانه وتعالى منه الإحياء والإماتة، وثانيهما أن يحذف من جهة اللفظ ويراد من طريق المعنى والتقدير[2].

النوع الثاني: حذف الإضافة: يرد" على أوجه ثلاثة، أولها حذف المضاف نفسه"[3]وهكذا كقوله تعالى: **{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ}** (يوسف، 82)، الإعراب: "الواو عاطفة (اسأل) فعل أمر، والفاعل أنت (القرية) مفعول به منصوب ... وهو على حذف مضاف أي أهل القرية، ومثله العير أي أصحاب العير وإذا لم يقدر المضاف فالكلام مجاز"[4]، وكان الأصل هنا أن يسأل أهل القرية وأهل العير، ثم حذف المضاف و أقيم إليه مقامه للإيجاز،لأنّ المعنى مفهوم.

1-المصدر السابق، ص 103.

2-المصدر نفسه، ص 104.

3-المصدر نفسه، ص 105.

4-محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، دار الرشيد، بيروت، لبنان، ط3، 1416هـ-1995م، مج7، ج13، ص 45.

"وحذف المضاف كثير الدوران والجري في كلام الله تعالى وكلام الفصحاء..." ومن ذلك قوله سبحانه: **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ}** (يونس، 9)، أي يهديهم ربهم بسب إيمانهم تجري من تحت منازلهم، أو من تحت غرفهم، أو من تحت أسرتهم أشربة الأنهار، أو مياه الأنهار"[1].

وقد فصل العز بن عبد السلام في حذف المضاف، وأورد أمثلة من ذلك على ترتيب السور في كتابه "الإشارة إلى الإيجاز"، ولأنّ المقام لا يتسع نكتفي بهذه النماذج في حذف المضاف، وثانيهما حذف المضاف إليه، "وهو يأتي على القلة والندرة"[2] وهذا كقوله تعالى: **{لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ}** (الروم،4)، أي من قبل الغلبة ومن بعدها، أو من قبل كل شيء وبعده[3]، وثالثهما "حذفهما جميعا وهذا نادر أيضا"[4] ومن أمثلته قوله عزّ وجلّ: **{فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ}**(طه، 96)، أي من تراب أثر حافر فرس الرسول[5].

النوع الثالث: تحدث العلوي عنه يقول: "حذف الموصوف دون صفته وإقامتهما مقامه، وحذف الصفة دون موصوفها، فهذان وجهان يرد الحذف فيهما"[6].

1-عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، كتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، دمشق، ص 193.

2-العلوي، الطراز، ص 106.

3-الطوفي، الإكسير في علم التفسير، تح عبد القادر حسين، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص 219.

4-العلوي، الطراز، ص 106، 107.

5-الطوفي، الإكسير في علم التفسير، ص 219.

6-العلوي، الطراز، ص 107.

إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أمر يرفضه العقل والمنطق، لأنّ القياس العقلي يأبى أن تأتي الصفة بلا موصوف، لأنّها من لوازمه، فهي مكملة وموضحة له، إما تخصيصا من العموم، وإما تأتي للثناء على الموصوف أو لمدحه وإما لذمه، لذا وجب أن تكون الصفة ملازمة للموصوف ولا يحذف أحدهما، لكن مع ذلك أجمع نحاة العربية على حذفه، وهم قالوا ذلك بناء على ما جاء من ذلك في كلامهم وفي القرآن الكريم. وحذف الموصوف عند العلوي يقوم على وجهين: الوجه الأول حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهذا كثير الدور والجري في كتاب الله تعالى"[1]، كقوله تعالى: **{وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ}** (ص، 52)، الإعراب: "الواو عاطفة (عندهم) طرف منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ قاصرات (أتراب) بل هن قاصرات –أو نعت له– مرفوع"[2].

"أما الوجه الثاني فيكون بحذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها، وهذا يكون على القلة، لا يكاد يقع في الكلام إلا نادرا"[3]، ومثال ذلك ما ورد في قوله سبحانه: **{قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ}** (المائدة، 68)، أي لستم على شيء نافع أو ذي قيمة.

النوع الرابع: الذي خصه العلوي في الحديث عن حذف الحروف، إذ لم يقتصر الحذف في العربية على الكلمة إنما يمتد إلى الحرف، على غرار ما نجده في النداء من يحذف حرف النداء، أو الترخيم، وهو حذف الحرف الأخير من الكلمة في النداء أيضا، ولا شّك

1–المصدرالسابق ، ص107.

2–محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، مج12، ج23، ص 132.

3–العلوي، الطراز، ص 108.

في أنّ لهذا الحذف غايات يحددها السياق ويقتضيها المقام وقد حصرها صاحب الطراز فيما يلي:

– الأول حذف "لا" من الكلام، ويأتي مع اليمين كثيرا، ويطّرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو قوله تعالى: **{قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}**(يوسف، 85). أي لا تزال تذكر يوسف وجواب القسم لا المضمرة التي تأويلها تالله لا تفتأ[1].

– الثاني حذف "الواو" وإثباتها في الكلام، فإذا وجدت فيه فإنّها تؤدي إلى التغيير بين الجملتين، لأنّ الواو تقتضي المغايرة، وإذا كانت محذوفة فإنها تدّل على البلاغة بالإيجاز، وتصير الجملة جملة واحدة ومثاله قولهم: "ولا يتوضأون"، فالواو هنا تدل على انفصال الجملة عما قبلها وعلى مغايرتها، وحذف الواو فيه دلالة على اتصال الجملة الثانية بالأولى، لأنّه إذا كانت الواو محذوفة فيها كانت في موضع النصب على الحال[2].

– ثالثا الإيجاز بحذف بعض اللفظ،يكون واردا على جهة السماع ولا يقاس، ويكون في الألفاظ التي تستعمل على جهة الكثرة دون ما عداها، ومثاله قولهم: عم صباحا في "أنعم صباحا"[3].

النوع الخامس: تطرّق العلوي فيه للحديث عن الإيجاز بحذف الأجوبة، وبيّن أنّه نجده كثير في الأمكنة، وأشار إليها الإمام في الطراز.

1–المصدر السابق، ص 109.
2–المصدر نفسه، ص 110.
3–المصدر نفسه، ص 112.

– **أولا:** حذف جواب "لولا" نحو قوله تعالى: **{وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ}** (النور، 10)، فجواب لولا هنا محذوف تقديره " لما ستر عليكم هذه الفاحشة".[1]

– **ثانيا:** حذف جواب "لما" وهذا كقوله عزّ وجلّ: **{فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ}**(الصافات، 103، 104)، فإنّ جواب لما محذوف، تقديره فلما أسلما وتله للجبين، كان هناك ما كان مما تنطق به الحال.[2]

– **ثالثا:** حذف جواب "أما" ومثاله قوله سبحانه: **{ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}**(آل عمران، 106)، في الكلام حذف، أي فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم يعني حذف القول وأقام المقول مكانه.[3]

– **رابعا:** جواب "إذا" ومثاله قوله جلّ جلاله: **{وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ}** (يس، 45)، والتقدير فيه: وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا وأصروا على تكذيبهم.

– **خامسا:** حذف جواب "لو" وهو من محاسن الإيجاز، مثّل العلوي لهذا بقوله: لو زرتني، لو أكرمتني، والتقدير لفعلت وصنعت.[4]

1–المصدرالسابق ، ص 113.

2–المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3–المصدر نفسه، ص 114.

4–المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

– **سادسا:** حذف جواب "القسم" ومثال ذلك قوله سبحانه: **{والفجر وليال عَشْرٍ، وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ، هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ}** (الفجر، 1_5)، فجوابه هنا يحتمل أن يكون موجودا وهو قوله: "هل في ذلك قسم لذي حجر" لأنه قد تمت به الفائدة.

النوع السادس: خصّه العلوي للحديث عن حذف لجزأين من القسم والشرط،[1] ما يلي:

أولا: يعلّل الحذف الواقع في أسلوب القسم بأمرين: كثرة الاستعمال وطول الكلام، وهو الضرب السادس في التقسيم عند العلوي، ومثّل لذلك بقوله: لأخرجنا، والتقدير والله لأخرجنا.

ثانيا: حذف الشرط ومثاله قوله تعالى: **{إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ}**(العنكبوت، 56)، والتقدير فيه: إن لم تخلصوا للعبادة في هذه الأرض فأخلصوها في غيرها[2].

النوع السابع: هو النوع الأخير الذي خصه العلوي للحديث عن حذف المبتدأ والخبر، مع أن المبتدأ هو الجزء الأساسي في الجملة، إلا أنّه قد يحذف في بعض الحالات لكن بشرط، أن يبقى دليل ليدل عليه، وهذا للابتعاد عن اللبس، ويظهر ذلك في قول العلوي: "حذف المبتدأ أو خبره، فمن المواضع ما يحسن فيه حذف المبتدأ، ومنها ما يحسن فيه حذف الخبر، ومنها ما يمكن فيه الأمران معا"[3] كقوله تعالى: **{فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}** (يوسف، 18)، فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا، وتقديره فأمري صبر جميل، ويحتمل أن يكون أيضا من

1–المصدرالسابق ، ص 115.

2–المصدر نفسه، ص 115.

3–المصدر نفسه، ص117.

باب حذف الخبر، وتقديره صبر جميل "أجمل"، ويقول السيوطي في حذف المبتدأ والخبر: "يحتمل حذفهما معا ومثّل العلوي لذلك بالآية السابقة مقدّرا ذلك بقوله: "أي أجمل أو: فأمري صبر..."[1]، أما العز بن عبد السلام فقد جعله مثالا لحذف الخبر مقدّرا إياه بقوله: "تقديره: فصبر جميل أمثل بي، أو فصبر جميل أمثل من الجزع، أو خير منه ويجوز أن يكون هذا مبتدأ قدّم خبره تقديره فعلي صبر جميل"[2].

3- بيان الإيجاز بغير حذف: هو القسم الثالث الذي أشار فيه العلوي إلى بيان الإيجاز بغير حذف ويقول فيه: "اعلم أن من الإيجاز ما لا يكون فيه حذف يقدر من مفرد ولا جملة ويقال له إيجاز البلاغة"[3]، وقسّمه إلى ما يساوي لفظه معناه من غير زيادة، ويسمى التقرير، "فإنه الذي يمكن التعبير عن معناه بمثل ألفاظه في عدّتها"[4]، وأورد ابن الأثير نماذج من القرآن الكريم واستدل على إيجاز التقدير بقوله: **{قُتِلَ الإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ، ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ، ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاء أَنشَرَهُ، كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ}**(عبس، 17-23)، والآخر ما زاد معناه على لفظه ويسمى الفصل، وأشار ابن الأثير إلى صعوبة التنبه بهذا القسم: "وأما القسم الثاني فإن التنبيه عسير، لأنه يحتاج

1- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح شعيب الأرنؤوط، مؤسسة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 1429هـ-2008، ص 544.

2-عز الدين بن عبد العزيز، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ص 32، 33.

3-العلوي، الطراز، ص 119.

4-ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص 319.

إلى فضل تأمّل وطول فكرة، لخفاء ما يستدل عليه، ولا يستنبط ذلك إلا من رست قدمه في ممارسة علم البيان، وصار له خليفة وملكة"[1].

ويقرر ابن الأثير بأن له السبق في هذا التقسيم فيقول: "ولم أجد أحدا علّم هذين القسمين بعلامة، ولا قيدهما بقيد...".

فصّل صاحب الطراز في الحذف، وكيفية وقوعه في الجمل التي تقوم بوظيفة التأثير في المتلقي لزيادة رسوخ المعنى في ذهنه وخلق نشاط في عقله.

1-المصدر نفسه، ص 265.

الفصل الرابع

الفصل والوصل

IV. الفصل والوصل في كتاب الطراز:

الفصل والوصل من المواضيع التي تمثل جانبا مهمّا من جوانب البحث البلاغي لتركيب الجمل، لمّا يتمتع به من إمكانيات أسلوبية متميزة تمدّها به طبيعته التركيبية.

فالهدف الأساسي من هذه الدراسة، هو الكشف عن بلاغة الفصل والوصل ودلالته الفنية.وهذا الموضوع احتل حيزا ومكانة رفيعة في المباحث البلاغية المرتكزة على الذوق، لما له من صلة بالمعنى المراد والمقصود، فكم من متكلم أفسد معناه بالوصل، ولم يكن حقه كذلك، أو بالفصل والموضع موضع وصل، لذلك لم تكن قضية الفصل والوصل وأمرهما أمر حرف ترك تارة ووجد تارة أخرى، بل هو أمر يتعلق بالمعنى الذي لا يصلح إلّا بالوصل حينا وبالفصل آخر.

1- مفهوم الفصل:

قبل حديثنا عن هذه المسألة البلاغية حريّ بنا الوقوف عند دلالتها اللغوية والاصطلاحية.

أ- لغة: جاء في كتاب "أساس البلاغة" للزمخشري: "كانوا حكاما فياصل يحزون في الحكم، الفياصل جمع فيصل وهو الفاصل بين الحق والباطل، وهذا الأمر فيصل

للخصومات وهو أصفى من ماء المفاصل، وهو الماء الذي يقطر من بين العظمتين إذا فصلتا"[1].

وفي لسان العرب لابن منظور: "الفصل، الحاجز بين الشيئين فصل بينهما فصلا فانفصلا فصلا، وفصلت الشيء فانفصل أي قطعته فانقطع، والفصل القضاء بين الحق والباطل[2] وفي قوله عزّ وجلّ: **{هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ}** (المرسلات، 38)، يقصد في هذه الآية اليوم الذي يفصل فيه بين المحسن والمسيء ويجازى كلّ بعمله وبما يتفضل الله به على عبده المسلم.

أما في "القاموس المحيط" للفيروزابادي فالفصل: "الحاجز بين الشيئين، وكل ملتقى عظمين من الجسد، كالمفصل، والحق من القول، ومن الجسد: موضع المفصل، وبين كل مفصلين وصل"[3].

وجاء في معجم تاج العروس للزبيدي: الفصل الحجز بين الشيئين إشعارا بانتهاء ما قبله، وفي بعض النسخ الحجر بالرّاء والفصل القطع وإبانة أحد الشيئين عن الآخر، وطعنه

1-الزمخشري، أساس البلاغة، تح حضرة محمد أفندي مصطفى، جزء2، مكتبة لسان العرب، دط، دت، مادة فصل،ص 113.

2-ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، دط، دت، مجلد11، مادة فصل، ص188.

3-الفيروزابادي، القاموس المحيط، تح عبد الفتاح الحلو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1418هـ-1997م، ج 30، مادة فصل، ص 163.

فيصل: فافصل بين القرنين أي تفرق بينهما، والتفصيل: التبيين، ومنه قوله تعالى:**{آيَاتٍ مُّفَصَّلاتٍ}** (الأعراف، 133)، أو هو البنية على المدّعي واليمين على المدّعَى عليه[1].

نستنتج من هذه التعاريف اللغوية التي ذكرتها مجموعة من اللغويين أن الفصل جاء بمعنى القطع والانفصال، فمنهم من عبّر عنه بأنّه الحاجز بين الشيئين ومنهم من ردّه إلى الماء الذي يقطر بين العظمتين إذا فصلا، فكل هذه التعاريف إذا تشترك في معنى الفصل.

ب- اصطلاحا: يعرفه السكاكي بأنه: "ترك العاطف وذكره على هذه الجهات، وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها، وأنها لمحك البلاغة، ومتقد البصيرة ومضمار النظار ومتفاضل الأنظار، ومعيار قدر الفهم، ومسبار غور الخاطر ومنجم صوابه وخطئه، ومعجم بلائه وصدئه، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح العلى، وشيها اليد الطولي وهذا الفصل له فضل الاحتياج إلى تقرير وافي أو تحرير شاف"[2]،أي أن تارك العطف ينبغي له النظر جيدا وأن يكون له قدرة عالية على الفهم، وأن يدرك الخطأ من الصواب.

1-الزبيدي، تاج العروس، تح عبد العليم الطحاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2000، جزء3، ص 164، 167.

2-السكاكي، مفتاح العلوم، ص 249.

وورد في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" للسبكي: "أن الفصل ترك عطف بعض الجمل على بعض"[1]، ويقصد ترك العطف الذي يكون بين الجمل.

والفصل في اصطلاح أهل المعاني: "ترك عطف بعض الجمل على بعض في حروفه والفصل قطعة من الباب مستقلة بنفسها مفصلة عما سواها"[2]، بمعنى ترك العطف بين الجمل دون تحديد أداة العطف، كما أنه ظاهرة منفردة عن غيرها من الظواهر.

وغير بعيد عن هذا التعريف نجد تعريفا آخر للفصل نتعرف من خلاله الحالات التي يجب فيها الفصل بين الجمل وهو: "ترك العاطف إما لأن الجملتين متحدتان مبنى ومعنى، أو بمنزلة المتحدتين، وإما لأنّه لا صلة بينهما في المبنى والمعنى"[3]، بمعنى أن الفصل بين الجمل لا يكون عشوائيا، إنما يقوم على متطلبات ينبغي معرفتها من قبل. **2- مواضع الفصل:**

تتميز اللغة العربية بجمالها الفني من خلال الروابط التي لا تستقيم إلا بها فهي متنوعة، ومن بينها ظاهرتا "الفصل والوصل" لكل منهما مواضع مختلفة ولا يخلو القرآن الكريم من هذه الظاهرة البلاغية ومن المعلوم أن الجمل إذا توافقت يتم ربطها بأدوات مناسبة

1-السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ص 479.

2-الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد صديق النمساوي، دار الفضيلة، 816هـ-1413م، دت، ص 140.

3-أحمد مطلوب، البلاغة والتطبيق، ص 156.

وقد يوجد بها الفصل، وهو الربط المباشر دون حروف العطف ويقع في خمسة مواضع هي التالية:

– أن يكون بين الجملتين اتحاد تام، وامتزاج معنوي، وهذا يسمى (كمال الاتصال).

–أن يكون بين الجملتين تباين تام، دون إبهام وخلاف المراد ويسمى ذلك (كمال الانقطاع).

– أن تكون بين الجملتين رابطة قوية لوقوع الثانية جوابا للأولى، ويسمى (شبه كمال الاتصال).

– أن يكون بين الجملة الأولى والثانية جملة أخرى متوسطة حائلة بينهما، لو عطفت الثالثة على الأولى لمناسبة لها لتوهّم أنها معطوفة على المتوسطة، فيترك العطف ويسمى (شبه كمال الانقطاع).

– أن يكون بين الجملتين تناسب وارتباط، لكن يمنع من عطفهما وهو عدم قصد إشراكهما في الحكم ويسمى (التوسط بين الكمالين)[1].

ينصح من هذه التصنيفات الجملية أن الجملتين كاملتي الاتصال، لهما المعنى نفسه ويصح إنزال أحدهما بدل الأخرى نحو: رزقكم الله خيرا منحكم علما نافعا، فالجملة الثانية بدل من

1–أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 183.

الأولى، وذلك هو سبب امتناع العطف، لأن العطف على البدل كأن الشيء عطف على نفسه وهذا لا يجوز.

المقصود بكمال الانقطاع هو التباين التام، والواضح بين الجملتين في الخبر والإنشاء، لفظا أو معنى، أو معنى فقط نحو حضر الأمير حفظه الله.[1]

– العبارة الأولى شطرها الأول خبر (حضر الأمير)، وشطرها الثاني إنشاء (حفظه الله) وهذا اختلاف تام بين الجملتين، وهو سبب امتناع العطف، والفصل لا يعني التفكك مثلما سبق الإشارة إليه، بل يعني التماسك والترابط.

أما الجمل التي تنعت بشبه كمال الاتصال، فتعني أن الجملة الثانية شديدة الارتباط بالجملة الأولى، لأنها جواب عن سؤال نشأ من الأولى نحو قوله سبحانه:**{ ومَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ}**(يوسف، 53)[2].

وفي نفس السياق تحدّث العلوي عن شبه كمال الاتصال، ومثاله قوله تعالى في محاورة موسى وفرعون: **{قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ}** (الشعراء، 23، 24)، أن يكون سبب الفصل أنّها جاءت على تقدير سؤال يقتضيه الحال، من أجل هذا وردت هذه الجملة دون واو، فتقديره "فماذا قال

1–أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، 184.

2–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فرعون، لما دعاه موسى، قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين"، إنما جاءت من غير واو لأنها على تقدير سؤال[1].

أما شبه كمال الانقطاع: فهو أن تسبق الجملة بجملتين يصح عطفها على الأولى لوجود المناسبة، ولكن عطفها على الثانية فساد في المعنى، فيترك العطف دفعا لتوهم أنه معطوف على الثانية[2] ولتوضيح ذلك يسوق السكاكي المثال التالي:

وتظنّ سـلمى أنّني أبغي بهـا بـدلاً، أراهـا فـي الـظـلال تـهـيـم

مفهوم هذا البيت أن سلمى تظن أن صاحبها يحب أخرى بدلا منها، ولكن صاحبها قد نفى ظنها، وأكد أنه لا يحب غيرها: "أراها في الظلال تهيم"وسبب قطع أراها عن تظن احتياطا حتى لا يظن القارئ أنّ "أراها" معطوفة على "تظن"، ولها نفس الحكم ويصير المعنى غير المقصود، وهذا ما اتفق فيه الجرجاني والسكاكي، ومن مبررات الفصل أيضا أن تكون الجملة "أراها" جوابا عن سؤال مقدر هو: ما قولك في ما تظن سلمى؟ والجواب أراها في الظلال تهيم[3].

نستنتج من هذا التحليل أن الجملة لا تتصل بجملة متلبسة المعنى، ولا تعطف عليها وأن الثنائي المتكون من سؤال مقدّر وجوابه، يساهم في اتساق النص وانسجامه، دون وجود

1-العلوي، الطراز، ج3، ص305.
2-أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، 186.
3-السكاكي، مفتاح العلوم، ص261.

رابط شكلي، وأنّ جواب السؤال قد يكون في نفس البيت، وقد يكون في بيت لاحق ومنه فصيغة السؤال، جواب مبرر للفصل يفرضه السياق والمقال.

التوسط بين الكمالين مع قيام المانع وهو أن الجملتين متناسبتان بينهما علاقة، لكن يمنع عطفهما عدم تشريكهما في الحكم كقوله تعالى: **{وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ}** (البقرة،14، 15)، فظاهرة الفصل في هذه الآية واضحة، حيث إن المنافقين يسخرون بالمؤمنين، عند خلوهم بشياطينهم أي زمن استهزائهم محدد، بينما استهزاء الله بهم دائم ومستمر غير محدد بزمن، وهذا ما أوجب الفصل لأن حكم الآية غير مشترك[1].

عقد يحي بن حمزة العلوي في الجزء الثاني من كتاب الطراز فصلا بعنوان في أحوال "الفصل والوصل" ذكر فيه أن هذا الأسلوب قاعدته العظمى حروف العطف.

فقد اعتنى البلاغيون بالفصل بين الجمل وركزوا عليه كثيرا، ولم نجد منهم من أشار إلى الفصل بين المفردات باستثناء الزملكاني الذي استهل به دراسته عن الفصل والوصل وحمزة العلوي الذي كان "تابعا" له ومتأثرا بما كتبه، وقد صرح هو بنفسه بذلك في مقدمة كتاب الطراز، كما أنه أورد نفس النماذج والأمثلة التي استشهد بها الزملكاني.

1-ينظر عبد الكريم طهاوي، مقامات للدراسات اللسانية والأدبية والنقدية، معهد الآداب واللغات، بأفلو، العدد2، ديسمبر2017، ص 19.

وجاء في كتاب الطراز أن الفصل والقطع وهما في لسان علماء البيان عبارة عن إسقاط حرف العطف بين الجمل المترادفة، كما أورد العلوي أوجه الفصل على النحو التالي:

– إذا وقعت الجملة الثانية على جهة البيان للأولى، إما تأكيدا لها وإما بدلا، أو صفة أو على جهة التقرير أو إيضاحا وبيانا لها.

التأكيد: أن تكون الجملة الثانية واردة على جهة رفع التوهم عن الجملة الأولى، ومثاله قوله تعالى: **{ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِين}** (البقرة، 2)، فإنّ هذه الجملة إنّما جاءت بغير واو لما كانت واردة على جهة التأكيد لما قبلها، وهو قوله عزّ وجلّ "ذلك الكتاب" أي إنّه كتاب لا يعلم أسراره أحد، ربّما سبق إلى فهم السامع أن وصفه بذلك على جهة الخرف والسهو والذهول، فجاءت هذه الجملة بعده رافعة لهذا الوهم، نحو قوله تعالى: "هدى للمتقين"، أي إنّه هاد لأهل التقوى معطيا لهم حظّ الهداية به[1].

البدل: تكون الجملة الثانية واردة على جهة الإيضاح والبيان بالإبدال، ومثّل العلوي لذلك بقوله تعالى: **{بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ، قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ}**(المؤمنون، 81، 82)، نفهم من هذا أن القول الأول هو الثاني، أورده على جهة الشرح والبيان لما دل عليه الأول في قوله سبحانه: **{أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ}**

1–العلوي، الطراز، ج3، ص 308.

(الشعراء، 132، 133)، شرح القول الثاني إيضاحا للأول وتقوية لأمره، فإن كل جملة أتت عقب أخرى على الإبدال منها[1].

التقرير: أن تكون الجملة الأولى واردة على جهة الخفاء ورفع لذلك اللبس، فتأتي الجملة الثانية على جهة الإيضاح لما أبهم من قبل، ومثّل العلوي لذلك بقوله تعالى: **{وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}**(البقرة، 8)، ثم قال:**{يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ}** (البقرة، 9)، لم يعطف "وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ"على ما قبلها لأنها جاءت على جهة التقرير موضحة للجملة السابقة، لأن عدم الإيمان منهم إنّما من أجل الخداع والمكر[2].

الإيضاح: تكون الجملة الثانية موضحة لما قبلها، وهذا كقوله تعالى: **{ مَاهَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ}**(يوسف، 31)، فجاء قوله سبحانه "إنْ هذا إلا ملك" من غير عاطف لأنه موضح ومبين لما سبق من قوله "ما هذا بشر"[3].

البيان: أن تكون الجملة الثانية واردة عنها إرادة قطع الوهم على ما قبلها من الجمل السابقة، ومثال ذلك قوله تعالى: **{اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}**(البقرة، 15)، فإنّها وردت من غير واو دلالة

1-العلوي، الطراز، ج3، ص 306.
2-المصدر نفسه، ج3، ص 307.
3-المصدر نفسه، ج3، ص 309.

على أن عطفها على ما تقدّم من الجملة السابقة متعذرا، رفعا لهذا التوهم وقطعا له، أما قوله سبحانه: **{إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ}** (البقرة، 14)، فإنه أتى من غير واو وذلك لاندراجه على جهة البيان[1].

2- مفهوم الوصل.

أ- لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: وصلت الشيء وصلا وصيلة واتصل الشيء لم ينقطع، ويقال وصل فلان رحمه يصلها صلة، وبينهما وصلة، أي اتصال وذريعة[2].

أما في تاج العروس للزبيدي فقد جاء تعريف الوصل كما يلي: "وصل الشيء بالشيء يصله (وصل وصلة بالكسر والضم) ووصّلا توصيلا: (الأمة) وهو ضد فصله، (....) ووصله إليه واصله: أنهاه إليه وأبلغه"[3].

وفي القاموس المحيط للفيروزابادي: "وصل الشيء بالشيء وصلا وصلة، بالكسر والضم، ووصّله: لأمّه، ووصلك الله، بالكسر لغة. ووصل الشيء، ووصل إليه وصولا ووصلة وصلة: بلغه وانتهى إليه وأوصله واتصل: لم ينقطع"[4].

الصحاح للجوهري: بمعنى: وصل إليه وصولا، أي بلغ. وأوصله غيره. ووصل بمعنى اتصل والوصل: وصل الثوب والخفّ. ويقال هذا وصل هذا، أي مثله.

1-العلوي، الطراز، ص 309

2-ابن منظور، لسان العرب، مادة وصل، ج11، ص 726، 727.

3-الزبيدي، تاج العروس، مادة وصل، ج31، ص 77، 78.

4-الفيروزابادي، القاموس المحيط، مادة وصل، ص 1068.

وكل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة[1].

من هذا الكلام كلّه يتبين أن مادة وصل تدور حول الجمع والضم والترابط بين شيئين بينهما نوعا من التقارب.

ب- اصطلاحا: يعرّفه القزويني بقوله: "الوصل عطف بعض الجمل على بعض"[2].

وهو عند العلوي: "عبارة عن ترك الواو العاطفة بين الجملتين، وربما أطلق الفصل على توسط الواو بين الجملتين"[3]، أما بالنسبة لعلماء المعاني فيقصدون بكلمة "الوصل" عطف جملة على أخرى "بالواو"[4]، وفي السياق ذاته أكد عبد القاهر الجرجاني أيضا على أن الوصل هو العطف بالواو دون غيرها من الحروف الأخرى، ويتضح هذا جليّا من خلال مقولته: "حروف العطف ليست كلها مقتصرة على إشراك المعطوف في الحكم الإعرابي للمعطوف عليه، وأن العطف على الجمل التي لها محل من الإعراب لا يشكل الأمر فيه كذلك، لأنّ الحكم في هذه الجمل كالحكم على المفرد في العطف، لكن الضرب الذي يشكُل الأمر فيه هو عطف جملة أخرى على الجمل العارية من الإعراب بالواو[5].

1-الجوهري، الصحاح، مادة وصل، ج5، ص 1842.

2-الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 118.

3-العلوي، الطراز، ج 3، ص 305.

4-علي الجارم، مصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار المعارف، بيروت، دط، 1999، ص 228.

5-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 223، 224.

وهو أيضا "ربط معنى بمعنى حقيقي أو مجازي بأداة لغرض بلاغي"، وذلك بواسطة أداة العطف التي تمثّل واحدة من أبرز أدوات الربط على مستوى الجملة، إذ يعدّ الربط قرينة لفظية وخصيصة معروفة من خصائص التركيب النحوي للجملة، فهو عنصر مهم لكل لغة من اللغات، لأنّه يعمل على ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض في السياق فيضفي بذلك سمة التماسك الشكلي على الجمل، من خلال خلق الوحدة العضوية في النص اللغوي، عن طريق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، وجعلهما أشبه ما يكون بالشيء الواحد، وهذا التماسك النصي، إنما يتحقق من خلال ظهور حرف العطف والعلامة الإعرابية وأفعال المشاركة ومعنى حرف العطف[1].

ويتضح لنا من هذه التعاريف أن الوصل لا يكون إلا بالواو لأن حرف الواو يدل على الجمع والتشريك، مقارنة بالحروف الأخرى التي لكل منها معنى ودلالة من غير العطف.

2- مواضع الوصل:

الوصل كما سلف الذكر هو عطف جملة على أخرى بالواو دون غيرها من حروف العطف، وذلك لأنها تدل على الجمع والاشتراك فقط دون زيادة[2]، ومنه فإنّ مواضع الوصل هي كالآتي:

1-حسن هادي نور، الفصل والوصل في خطب نهج البلاغة، مجلة كليات الآداب، ع151، ص 226.
2-عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4، ج3، ص 557.

أولا: أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام، وذلك بأن تكون إحداهما خبرية وأخرى إنشائية، ولو فصلت لأوهم الوصل خلاف المقصود ومنه قول البلغاء: "لا، أيدك الله" ومثل: "لا، ولطف الله"[1].

ثانيا: أن تكون الجملتان متفقتين خبرا وإنشاءً لفظا ومعنى كقوله تعالى:**{ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ}** (الانفطار، 13،14)، وقوله سبحانه:**{وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ}** (الأعراف، 31)، أو أن تكونا متفقتين خبرا وإنشاءً معنى لا لفظا كقوله تعالى: **{وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا}** (البقرة، 83)، عطف قوله: "قولوا" على قوله "لا تعبدوا"لأنّه بمعنى لا تعبدوا.

ثالثا: أن يكون للجملة الأولى محل من الإعراب وقصد إشراك الجملة الثانية لها في الحكم الإعرابي، وهذا كعطف المفرد على المفرد، وينبغي هنا أن تكون مناسبة بين الجملتين كقوله عزّ وجلّ:**{يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ}** (سبأ، 2)[2].

تناول الإمام العلوي في كتابه الطراز موضوع "الفصل والوصل" يقول فيه: "ولسنا نريد بتلك الأسرار واللطائف ما يكون متعلقا بعلوم الإعراب من كون الأحرف العاطفة تلحق المعطوف

1-أحمد مطلوب، البلاغة والتطبيق، ص 160.

2-المرجع نفسه ص 161.

في الإعراب....بل نريد أمرا أخص من ذلك وأغوص على تحصيل الأسرار الغريبة واللطائف العجيبة"[1].

تحدّث فيه عن المبحث الذي يتعلق بالأحرف العاطفة التي حصرها في نوعين هما: عطف مفرد على مفرد، عطف جملة على جملة، أمّا عطف المفرد على المفرد فيستفاد منه مشاركة الثاني للأول في الإعراب في رفعه ونصبه وجره، بالفاعلية، أو بالفعولية[2].

نفهم من هذا القول أنّه إذا عطفت مفردا على ما قبله فلا بدّ فيه من اعتبار المشاركة في المعنى إما في الفاعلية أو المفعولية.

ويرى الجرجاني أيضا أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعرابه الأوّل وأنّه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعول به منصوب أوّله شريك في ذلك فإنّ الجمل المعطوفة بعضها على بعض ضربان أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى الإعراب المفرد على المفرد، إذا كان الأوّل مرفوعاً، منصوباً، مجروراً، كان الثاني كذلك مثل: " جاء زيد وعمرو، أكرمت زيدًا وعليًّا، مررت بزيد وعلي"[3].

1-العلوي، الطراز، ج2، ص 33.

2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 171.

فالجرجاني يصرّح أن تجليات البلاغة لا تنال إلّا في مواكب التراكيب الجملية، أمّا المفردات المترابطة بحروف العطف والمتوالية على نسق واحد، فلا يمكن أن تؤتيا فكرة بليغة أو دلالة عميقة، ويتضح من هذه المسلّمة النحوية أن المفرد يعطف على المفرد بشرط هو اشتراكهما في الإعراب والحكم معًا، فالربط بين الكلمات المفردة هو معيار الربط بين الجمل، لأن اللفظة المفردة هي الأصل، وأن الجمل التي تحل محل الكلمات، وتؤدي وظيفتها الإعرابية، يكون الربط بينها جاريا على منوال الربط بين المفردات.

أما الصفات فلا تعطف بعضها على بعض لإتّحاد محلها، وللتأكيد على أن كل واحدة منها كافية للغرض، لأنها تجري مجرى الموصوف الذي يتعين بعدد من الصفات أو ببعضها، أولا يحتاج إلى تعيين فيذكر ما يعينه دون توسط حرف عطف وهو الأصل.

وقد صرح العلوي أيضا بذلك يقول: "فلا يعطف بعضها على بعض كقولك: مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل، إنّما قل العطف فيها لأن الصفة جارية مجرى الموصوف، ولهذا يمتنع عطفها على موصوفها، فلا يجوز أن تقول جاءني زيد وكريم، على أن الكريم هو زيد، إنّما يجوز عطف بعضها على بعض باعتبار المعاني الدالة عليها"[1]، مثل قوله تعالى: **{غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ}** (غافر،3)، نستخلص من هذه الآية الكريمة أنّها جاءت دون حرف عطف إلّا قوله "قابل التوب" فإنّها جاءت بالواو مع اشتراكها كلها في أنّها من الأوصاف الفعلية، ويعد سبب مجيء قوله تعالى: "وقابل التوب" بالواو

1-العلوي، الطراز، ص 34.

مع كونها من صفات الأفعال لأمرين: أوّلا لأنّ المرجع بالمغفرة إلى السلب، لأن معنى "الغافر" هو الذي لا يفعل العقوبة مع الاستحقاق، والمرجع بقبوله التوبة إلى الإثبات، لأن معناه أنه يقبل العذر والندم[1].

أما الثاني فلأنهما وإن كانا من صفات الأفعال، لكن جمع بينهما بالواو، وذلك لإفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين، بين أن تقبل توبته فيكتبها لها طاعة من الطاعات، وأن يجعلها امحاءٌ للذنوب[2].

أما عطف جملة على جملة فهو على وجهين حسب رأي العلوي، "أحدهما أن يكون العطف على جملة لها موضع من الإعراب فتكون المعطوفة كذلك وهذا كقولك: مررت برجل خلقه حسن، وخلقه قبيحة، فتكون مشتركة بين الجملتين في القضاء عليهما بالحسن، حملا على الصفة"[3]، ويقصد بهذه المقولة أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب إذا كانت كذلك، فإنّ عطف جملة أخرى عليها لا إشكال فيه، لأن عطف الثانية على الأولى منزّل منزلة عطف المفرد، ثانيهما أن تعطف جملة على جملة لا موضع لها من الإعراب، وهذا كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب، لأنها ابتدائية، وعلى هذا تكون الثانية لا موضع لها من الإعراب أيضا[4].

1-المصدر السابق، ص 36.
2-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
3-المصدر نفسه، ص 39.
4-المصدر السابق، ص 39.

كما أشار الجرجاني إلى أن عطف جملة على جملة تفصل بينهما جملة أو أكثر أمر دقيق، فقال تحت فصل بعنوان "بيان دقيق في شأن عطف الجمل" : "اعلم أن مما يقلّ نظر الناس فيه من أمر العطف أنّه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينهما وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتين[1].

من خلال هذا نستخلص أن شروط عطف جملة على أخرى هي:

- أن يكون حكمها حكم مفرد.
- أن يكون لها محل من الإعراب.
- أن تنقل الواو إلى الثانية حكماً أوجب للأولى.

ويكون عطف الجمل بالتناسب، كعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب على مثيلتها نحو: أتمنى أن أنجح، وأن أسخر نجاحي في سبيل الخير. فالجملة الأولى تعرب مفعول به والثانية كذلك، وعطف التي ليس لها محل من الإعراب على أختها مثل: العلم بناء، والجهل دمار فالجملة الأولى ابتدائية لا محل لها من الإعراب، والثانية مثلها، وهذا ما يجب العطف والوصل[2].

والمراد من عطف جملة على جملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمونها، لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأول كالغلط، كما نقول

1-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 171.

2-المصدر نفسه والصفحة نفسها.

في بدل الغلط جاءني زيد عمرو، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا[1].

يفهم من كلام ابن يعيش أن وظيفة العطف هي ربط الجمل بعضها ببعض اشتراطه وجود جهة جامعة وحكم مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه، والتناسب بينهما، وقد اعتمد النحاة على فكرة التناسب الذي يقوم على المعنى بين المتعاطفين في تفسير ظاهرة العطف، فليس العطف مجرد جمع بالواو بين عنصرين (مفردتين أو جملتين)، إنما هو نتيجة أمر معنوي يقوم على الجمع، والإخلال بهذا الشرط يؤدي إلى فساد الكلام، ولذلك يقول عبد القاهر الجرجاني مؤكدا على ضرورة هذا الشرط:"ثم إن الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال في ذلك: إنا وإن كنا إذا قلنا: "زيد قائم وعمرو قاعد"، فإننا لا نرى هنا حكما نزعم أن "الواو" جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإننا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أن لا نقول: "زيد قائم وعمرو قاعد"، حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول معناه أن يعرف حال الثاني[2].

مما سبق نفهم أن العطف يقوم بمهمة ضرورية هي الكشف عن العلاقات القائمة بين العناصر المشكّلة للنص مفرداته وتراكيبه وجمله، والتي قد تبدو لأول وهلة أن لا جامع

1-ابن يعيش، شرح المفصل، مطبعة المنارية، القاهرة، ج8، ص 90.
2-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 224، 225.

بينهما ولا رابط، وذلك من خلال ظاهرة نحوية أولاها النحاة والبلاغيون أهمية خاصة تلك هي ظاهرة العطف، وهي ظاهرة تتميز بخصوصيات معيّنة قد أتاح لها النظام اللغوي أن تتنوع وتتعدد، فيمكن عطف المفرد على المفرد والتركيب على التركيب والجملة على الجملة، وهذا التنوع والتعدد الذي أتاحه لها نظام اللغة يجعلها تؤدي وظيفتين في السياق النصي التي ترد فيه: وظيفة تركيبة، وهي إطالة بناء الجملة الأصلية من خلال ضم المتعاطفات بعضها إلى بعض ووظيفة دلالية غالبا ما تترتب على الوظيفة السابقة[1].

بعد اطلاعنا على مباحث الفصل والوصل عند البلاغيين، نخلص إلى مدى أهمية هذه الظاهرة في تماسك بنية الجملة، وأنّ العطف يخضع لتفسير منطقي ويستند في مواطن كثيرة إلى التعليل اللغوي، وأنّ واو العطف ليست مقتصرة على نحو الجملة، وعندما نطلع على البلاغة وبالأخص الفصل والوصل، نتأكد من أنّ حروف العطف على رأسها الواو هي أدوات ربط وتماسك لا تستغني عنها لسانيات الجملة ولا لسانيات النص.

1-فضل يوسف يوسف زيد، العطف ووظائفه التركيبية والدلالية في سورة هود، مجلة حوليات آداب عين الشمس، المجلد 43، 2015، ص 4.

خاتمة

في آخر محطة لجولتنا هذه عبر كتاب الطراز للإمام العلوي، نشير إلى أهم النتائج التي خلصنا إليها وهي كما يلي:

– أن كتاب الطراز للعلوي من أفضل كتب البلاغة في التراث العربي، لما فيه من ضبط لقواعده وأمثلة رائعة مختارة ممن سبقوه أمثال السكاكي، القزويني وابن الأثير ، فحاول التسهيل والتيسير من خلال ترتيبه للمادة، وتحليله لتلك الشواهد القرآنية الكثيرة، ما يظهر أنه أصولي فقيه.

– أن العلوي كان من أولئك الحكماء ذوي الأخلاق الحميدة الذين يتسمون بالأمانة العلمية، ويعترفون بجهود سابقيهم وفضلهم.

– أنه كان مدركا لعنصري الاختيار والنظم، وهما محوران تحصل بتقاطعهما عملية تأليف النص، وذلك من خلال اهتمامه بدلالة الكلمة المفردة خارج السياق وهو ما يمثل محور النظم.

– أن دراسة العلوي للتقديم والتأخير كانت دراسة متميزة، فلم يكن تقديم الألفاظ وتأخيرها عنده اعتباطيا، إنما كان لدلالات وخواص متنوعة، استطاع أن يكشف عنها معتمدا على الفكر السياقي.

– أن دراسة الفصل والوصل في القرآن الكريم، تُساعد على فهم النص في مستوياته اللغوية، سواء النحوية، الصرفية، والبلاغية التي ترشد إلى فهم المتكلم ومقاصده العليا بقرائن نصية ولفظية.

– أن العلوي ذهب إلى أنّ الوصل يكون في المفردات والجمل، وهذا ما قالبه السكاكي، وأضاف العلوي في الوصل عطف صفات بعضها على بعض، وهذا نوع من التجديد والابتداع.

– أن الحذف خصيصة من خصائص اللغة العربية امتازت بها وفقا للمقولة البلاغية: خير الكلام ما قلّ ودلّ، أو مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وبلاغته.

– أن القرآن الكريم امتاز بالحذف، وهو أسلوب ألفه العرب وعملوا به، تناوله العلوي في كتابه على أنه ضرب من الإيجاز.

– أن لظاهرة التعريف والتنكير أهمية بالغة في تحديد المعاني بكل دقة، ولاسيما في الخطاب القرآني، وهذا مما وقف عنده العلوي في طرازه.

خلاصة هذا العرض أن مجهودات العلوي تسعى إلى تحديد منهج البلاغيين وأهمهم عبد القاهر الجرجاني، مع الربط القويّ بين المسائل البلاغية ومباحث الإعجاز القرآني.

قائمة المصادر والمرجع

القران الكريم.

- العلوي، الطراز، مطبعة المقتطف، مصر، ط1، 1352-1914، ج2، ج3.

1- المعاجم:

1/ ابن منظور، لسان العرب، تح أمين عبد الوهاب محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1999، ج15.

2/ لسان العرب، تح حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج9.

3/ لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط1، 2000، ج1.

4/ لسان العرب، دار الصادر، دط، دت، مادة فصل، ج11.

5/ لسان العرب، مادة نكر، ج5.

6/ الجوهري، الصحاح، تح أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، مادة وصل، ج5.

7/ الخليل ابن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، مادة قدم، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، 1986، ج5.

8/ الزبيدي، تاج العروس، تح عبد العليم الطحاوي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، 1421- 2000، مادة وصل، ج31.

9/ الجرجاني الشريف، معجم التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403-1963.

10/ الفيروزابادي، القاموس المحيط، تح محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، ط8، 1426-2005.

2- المصادر والمراجع:

1/ ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، دار النهضة، مصر، القاهرة، -ج2.

2/ ابن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر، ط1، ج1.

3/ أبو الحسن بن عيسى علي الروماني، رسالتان في اللغة، تح إبراهيم السمارائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984، ج1.

4/ أحمد إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح

5/ احمد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1999.

6/ أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، تح يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، 2008.

7/ أحمد مطلوب، البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي، العراق، ط2، 1999.

8/ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1999، ج1.

9/ توفيق الفيل، بلاغة التركيب دراسة في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1991، ج1.

10/ الجاحظ، الحيوان، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423-2003، ج3.

11/ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

12/ الزمخشري، أساس البلاغة، تح حضرة أفندي مصطفى، ج2، مكتبة لسان العرب، دط، دت، مادة فصل.

13/ الزملكاني، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تح أحمد مطلوب، مكتبة العاني، بغداد، ط1.

14/ السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1436-2003.

15/ السكاكي، مفتاح العلوم، تح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1307-1987.

16/ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح شعيب الأرنؤوط، مؤسسة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 1429-2008.

17/ الطوفي، الإكسير في علم التفسير، تح عبد القادر حسين، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989.

18/ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4ن ج3.

19/ عبد الرحمن حنبك الميداني، البلاغة العربية أساسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط1، 1996، ج1.

20/ عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

21/ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط5، 2004.

22/ عبد الله الحموي الأزراري، خزانة الأدب وغاية الأرب، تح عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1987، ج2.

23/ عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبي الفضل إبراهيمي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 1957، ج1.

24/ عبد متعال الصعيدي، البلاغة العالية، تح عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، ط2، 1355-1936.

25/ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، دمشق.

26/ عصام الدين الحنفي، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1.

27/ علي الجارم مصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار المعارف، بيروت، دط، 1999.

28/ فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، عمان، ط1، 2004.

29/ محمد بنيس، ظاهرة الشعر المعاصر دراسة بنوية تكوينية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1985.

30/ محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، دار الرشيد، بيروت، لبنان، ط3، 1416-1995، مجلد 7، ج13.

31/ المختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز دراسة بلاغية، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1995.

32/ المرزوقي، ديوان الحماسة، تح أمين وعبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط1، 1991.

33/ مسعود بودوخة، البلاغة العربية وعلومها، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2008.

34/ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط2، 1993.

35/ مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1991.

3- المذكرات:

1/ حرز الله بدرة، بلاغة الإيجاز في القرآن الكريم–السور المكية أنوذجا–، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2020–2021.

2/ ملكة بن عطاء الله، علوم البلاغة عند العلوي اليمني بين التقليد والتيسير والتجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009–2010.

3/ نوح عطاء الله الصرارة، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، جامعة مؤتة، الأردن،2007.

4– المجلات:

1/ بولعشار مرسلي، حقيقة الإعجاز من خلال كتاب الطراز، مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية، مجلد4، العدد3، تيسمسيلت، 2020

2/ حسن هادي نور، الفصل والوصل في خط نهج البلاغة، مجلة كليات الآداب، مجلد151.

3/ سعد حسين عليوي، النكرة والمعرفة في الجملة العربية، مجلة كلية العلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد 4، المجلد 18.

4/ عبد الكريم طهاوي، مقامات للدراسات اللسانية والأدبية والنقدية، معهد الآداب واللغات، بأفلو،العدد2، ديسمبر 2017

5/ عزيز سليم علي القريشي، دلالة التعريف والتنكير في القرآن الكريم آيات العناد أنموذجا، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 32، 2018.

6/ فضل يوسف يوسف زيد، العطف ووظائفه التركيبية والدلالية في سورة هود، مجلة حوليات آداب عين شمس، مصر، مجلد 43، 2015.

مقدمة..... **أ–ت**

مدخل: بنية اللغة عند النحاة العرب.....2

الفصل الأول: التقديم والتأخير في كتاب الطراز.

1- كلمة في الإمام العلوي وفي كتابه الطراز.....8

2-مفهوم التقديم والتأخير وأحواله.....11

الفصل الثاني : التعريف والتنكير في كتاب الطراز.

1- مفهوم التعريف وأنواع المعارف.....22

2- مفهوم التنكير وأحكامه.....38

الفصل الثالث: الذكر والحذف في كتاب الطراز.

1- مفهوم الإيجاز.....46

2- مفهوم الحذف وأقسامه.....48

الفصل الرابع: الفصل والوصل في كتاب الطراز.

1- مفهوم الفصل ومواضعه.....68

2- مفهوم الوصل ومواضعه.....78

خاتمة.....**89**

قائمة المصادر والمراجع.....**92**

ملخص:

يمثل بحثنا هذا همزة وصل بين علمي النحو والبلاغة، يسعى إلى الكشف عن ملامح البنيوية في كتاب الطراز للعلوي. تحدّثنا في مدخله عن مفهوم البنية في تراث بعض نحاتنا القدامى مثل سيبويه، الجاحظ، والجرجاني.

أمّا فصول البحث فعددها أربعة، تناولنا فيها أهمّ مظاهر علم المعاني في كتاب الطراز للعلوي، وهي التقديم والتأخير، التعريف والتنكير، الذكر والحذف، ثم الفصل والوصل، مع ذكر دور كلّ مظهر من هذه المظاهر الأسلوبية في الجانب الدلالي.

الكلمات المفتاحية: النحو، البلاغة، البنية، الدلالة، كتاب الطراز.

Abstract :

The subject of this research is a common denominator between Grammar and Rhetoric. Weaim at revealing the aspects of a linguistic structure in the El Alawi's book Ettiraze, talking in our Preface about a deficition of Structure according to ourencient grammarians, beginning with Sibawaih, El Djahiz, then El Djardjani.

As for the four chapters of our research, we focused in them on the main aspects of a Linguistic structure, especially Definition, Deletion,Conjunction,

Keywords :Grammar, Rhetoric, Structure, Sens, a book of Ettiraze.